

الاستثمار فى شركات التأمين وأثره على التنمية

الاقتصادى فى العراق

دراسة ميدانية فى شركات التأمين الوطنى والعراقى للمدة (2011-2014)

المدرس المساعد مىادة رشيد كامل

الكلية التقنية الإدارية - قسم تقنيات المحاسبة

الجامعة التقنية الجنوبية / البصرة

المستخلص :

يسعى البحث إلى معرفة أهمية الاستثمار فى شركات التأمين، بوصفها من المؤسسات المالية التى تمارس دوراً مهماً فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى، من حيث جمع الأقساط وادخالها، ومن ثم استثمارها فى مجالات مختلفة فى الحياة الاقتصادية، من أجل تحقيق أرباح مناسبة لتغطية التزاماتها، وتوفير الاحتياطيات المناسبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة. وتكمن وظيفة الاستثمار فى شركات التأمين فى تخصيص الموارد المالية المتاحة وتشغيلها، إلى جانب تقليل المخاطر الاستثمارية الناتجة عنها، كما يسعى البحث إلى توضيح الدور المهم لشركات التأمين فى الاقتصاد ومعرفة المعوقات التى تواجهها، ومن ثم التعرف إلى أهم العوامل اللازمة لنجاح وظيفة الاستثمار فى شركات التأمين، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التى تبين الدور المهم لشركات التأمين فى التنمية الاقتصادية، ومجموعة من التوصيات لتطوير قطاع التأمين المتمثل فى شركات التأمين للمساهمة فى عملية التنمية.

الكلمات الدالة :

التأمين، الاستثمار، شركات التأمين، التنمية الاقتصادية.

المقدمة :

تُعد فكرة التأمين نوعاً من أنواع الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل لتفادي الخسائر المادية المتوقعة التي تحدث بسبب الكوارث المستقبلية التي لا يستطيع الإنسان دفعها أو تحملها أو تحديد مقدارها والنتائج المترتبة عليها. وتتعدد فروع التأمين تبعاً لأنواع الحوادث والإخطار المتوقع حدوثها كالتأمين على حياة الإنسان ضد حوادث المستقبل أو التوقف عن العمل أو حماية المستأمنين ضد إخطار المسؤولية المدنية، وتأمين الممتلكات والتأمين على المحاصيل الزراعية وغيرها من أنواع التأمينات الأخرى التي تختلف بحسب الإخطار المختلفة.

يؤدي التأمين دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي والاجتماع ويعد من أهم الأوعية الادخارية وأكبرها لأي اقتصاد من خلال جمع الأقساط وفوائضها ورؤوس الأموال المتجمعة والاحتياطيات وادخارها، ومن ثم استثمارها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية مما له دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية، وتتم عملية التأمين من خلال شركات التأمين التي تشكل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأنها من المؤسسات المالية الكبيرة التي تسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي، فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد من خلال حمايتهم وتأمينهم من الإخطار المختلفة التي يتعرضون لها.

وللوقوف على أهمية الاستثمارات في شركات التأمين وأثارها الاقتصادية، فقد تم تناول الموضوع من خلال أجزاء، إذ تناول الجزء الأول منهجية البحث، وتناول الجزء الثاني الأطر المفاهيمية للبحث وتناول الجزء الثالث الدور التنموي لشركات التأمين العاملة في العراق، وأفرد الجزء الرابع للجوانب العملية والتطبيقية ومناقشة النتائج.

المبحث الأول

منهجية البحث

1- أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الدور الذي من الممكن أن تقوم به شركات التأمين في التنمية الاقتصادية لأي بلد، من خلال إسهامها في عملية الاستثمار، وتكمن أهمية هذا القطاع في جانبين رئيسيين يتمثل الجانب الأول في دور قطاع التأمين في تمويل العديد من المشاريع من خلال التوسع في المشاريع الصناعية القائمة التي لها دور في التنمية الاقتصادية من خلال الأقساط المتجمعة لديها وقيامها باستثمار أموالها في المجالات الاستثمار المختلفة. إما

الجانب الثاني فيتمثل في توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات من الأخطار المختلفة، مما يقلل من مخاطر الاستثمار ومن ثم الدخول في ميادين جديدة للإنتاج .

2- أهداف البحث

يحاول البحث تحقيق الأهداف الآتية :

1- التعرف إلى واقع الاستثمار في شركات التأمين ومعدلاته، وبيان دورها في التنمية الاقتصادية .

2- التعرف إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار في شركات التأمين

3- التعرف إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم إقبال الناس على التأمين.

4- التعرف إلى أهم المتطلبات اللازمة لنجاح الاستثمار في شركات التأمين.

3- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في وجود عدد من المعوقات التي تواجه شركات التأمين الوطنية والعراقية في العراق منها، غياب الوعي التأميني لدى المواطنين، انعدام الاستقرار على الصعيدين الأمني والاقتصادي ، غياب القوانين والتشريعات اللازمة للنهوض بقطاع التأمين إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم، وهذا اثر على كفاءة تشغيل الموارد المالية. كل هذه المشاكل جعلت قطاع التأمين من القطاعات الخاملة في البلد وذلك لعدم استيعاب دور تلك الشركات وعملها محدد في بوليصات التأمين الإجبارية لبعض منتسبي الدوائر.

4- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها (إسهام شركات التأمين في زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤثر إيجاباً في التنمية الاقتصادية للبلد)

5- حدود البحث

تمثلت الحدود الزمنية للبحث في المدة (2014 – 2011)

6- أسلوب البحث

اعتمد البحث على أسلوب الاستقراء والتحليل الاقتصادي بالاعتماد على ما توفر من دراسات وبيانات خاصة بشركات التأمين، والمعلومات المستحصل عليها من المصادر والدراسات والبحوث المكتبية، فضلاً عن المعلومات التي جرى الحصول عليها من الانترنت.

7- مجتمع وعينة البحث

تمثلت حدود البحث المكانية بشركات التأمين في العراق بصورة عامة، واتخذت من شركتي التأمين الوطنية والعراقية مكاناً لأغراض التحليل بصورة خاصة.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للبحث

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، باعتباره يعمل على توفير الحماية الاقتصادية لكثير من المشاريع التنموية، فضلاً عن توفير التمويل اللازم لخطط التنمية من خلال تجميع المدخرات المالية لدى شركات التأمين. ولبيان هذا الدور المهم لهذا القطاع يكون من الضروري التعرف على بعض المفاهيم الأساسية وبيان أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وكالاتي :

أولاً: مفهوم التأمين، أنواعه، أهميته

1- مفهوم التأمين

يقوم التأمين على أساس تجميع الأخطار وتوزيع الخسائر المادية التي تنتج عن تحققها على المعرضين لهذه الأخطار، فأن التأمين كنظام تعاوني يعمل على تخفيف عبء الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد من خلال توزيعها على المشتركين جميعهم ويقوم بتنظيم هذا التعاون شركات التأمين. وقد وردت عدة تعاريف للتأمين منها :

إنه نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدعم المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها، أو أنه وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلاً وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها. (ابو بكر: 2009: 94: 93).

وأيضا هو اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول (المؤمن) أن يؤدي إلى الطرف الثاني (المؤمن له) أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً، أو أي عوض مالي آخر (مبلغ التأمين) في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل (قسط) أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (سلام: 2007: 87). ويعرف التأمين بأنه عقد يلتزم به المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً أو إيراداً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك مقابل أقساط أو أي دفعة مالية أخرى يؤدي المؤمن له للمؤمن. (القانون المدني العراقي: 1951).

2- أنواع التأمين

للتأمين أنواع متعددة تبعاً لتنوع حاجات الإنسان للوقاية من مختلف الأخطار، أدى ذلك إلى وجود أنواع كثيرة من التأمين بحيث يكون من الصعب استيعابها والإلمام بها جميعاً. ومن هنا ظهرت محاولات تقسيم تلك الأنواع من التأمين وتوزيعها في فئات معينة تبعاً لأغراض معينة وهي الآتية :

1- التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين : يكون الغرض من التأمين المصلحة الخاصة أو الغرض منه فائدة اجتماعية عامة لذا لا بد أن نميز بين النوعين الآتين :

- التأمين الخاص (الاختياري، والتجاري) يشمل التأمين الخاص أنواع التأمين جميعها التي يكون بموجها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يؤمن أو لا يؤمن من دون أي إلزام من أي جهة كالتأمين البحري، تأمينات الحياة وتأمينات الحوادث وغيرها. بموجب هذا النوع من التأمين فإن العلاقة بين المؤمن له وشركات التأمين علاقة تعاقدية بموجب عقد.

- أما التأمين الاجتماعي وهو التأمين الذي تمارسه منظمات ليست ربحية مثل التقاعد والضمان الاجتماعي .(سلام:2007: 94). أن العلاقة بموجب هذا النوع من التأمين (ما بين المؤمن والمؤمن له) علاقة قانونية أي القانون هو الذي فرض هذا النوع من التأمين مثل التأمين الإلزامي على السيارات في العراق.

2- التقسيم من حيث الشيء موضوع التأمين ويقسم على ثلاثة أنواع :

- تأمينات الأشخاص في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له أو المنشأة وتصيهم مباشرة في حياتهم، إذ يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته وقدرته على العمل، والتأمين على الحياة، والتأمين ضد المرض والبطالة، والتأمين ضد الحوادث الشخصية.

- تأمينات الممتلكات ويمثل التأمين من الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين، كالتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري، والتأمين ضد السرقة، تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية.

- تأمينات المسؤولية المدنية في هذا النوع من التأمين يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي تترتب على المؤمن له تجاه الآخر، مثل تأمين المسؤولية المدنية

لأصحاب السيارات والسفن والطائرات وأصحاب الدور العامة، وأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهن . (زيدان : 2013: 243).

3- التقسيم بموجب طريقة تحديد الخسارة والتعويض اللازم، وهنا يقسم التأمين إلى :

- التأمينات النقدية : تشمل التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، ولصعوبة قياس الأخطار المعنوية يكون الاتفاق مقدماً على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق، لذا سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة مقدماً ويجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

- تأمينات الخسائر: تشمل التأمينات كافة التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة فالتعويض هنا يتناسب والخسارة الفعلية بحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين. (عريقات: 2010: 51).

4- من حيث طبيعة عقد التأمين: تقسم عقود التأمين على قسمين أساسيين هما :

- العقود الاختيارية: ويكون لدى الفرد أو المؤسسة الحرية في أن يقوم بعقدها من دون أي إلزام من أي جهة.

- العقود الإلزامية : وهي العقود التي تلزم الفرد أو المؤسسة أن يقوم بعقدها بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو بأي حكم آخر. (سلام: 2007: 97).

5- التقسيم العملي للتأمين: يقسم التأمين بحسب العمل في شركات التأمين كما يلي :

- التأمين على الحياة : يشمل كافة التأمينات المتعلقة بوفاة الشخص أو حياته أو الاثنين معاً (مختلط) إذ توجد وثائق تأمين تغطي حالة الحياة فقط، ووثائق أخرى تغطي حالة الوفاة فقط، ونوع ثالث للوثائق يغطي حالي الوفاة والحياة معاً، إذ يستحق مبلغ التأمين للمؤمن له إذا بقي على قيد الحياة لمدة محددة أو يعطى هذا المبلغ (أو ما هو محدد في العقد) إلى الورثة المستفيدين إذا ما كانت حالة الوفاة قبل ذلك.

- التأمين العام : يغطي تأمين الممتلكات أو المسؤولية المدنية نحو الغير، إذ أن تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) ومنها تأمين الحريق السرقة، والسطو، والنقل بأنواعه. (زيدان: 2013: 173)
- إعادة التأمين : هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه، بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة (المؤمن المباشر) وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين (معيد التأمين) وتكون هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين ليتولى المسؤولية عن تغطيته، مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين. وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الإسناد. كما يعرف الجزء الذي يحتفظ به المؤمن المباشر لحسابه من قيمة تأمين الخطر بالاحتفاظ. ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءاً من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وفق المقدار أو النسبة المئوية المحددة بمقتضى شروط العقد. (شكري: 2011: 25).

3- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

للتأمين أهمية كبيرة في ازدهار اقتصادي؛ إذ تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات من خلال تجميع الأقساط التي يدفعها الأفراد ومن ثم يتكون من مجموع الأقساط رصيد من الأموال فتقوم باستثمار جزء كبير منها في الأوجه المختلفة للاستثمار. وبما أن التأمين يتميز بتوفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة كما يعمل التأمين على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات، فضلاً عن زيادة الكفاية الإنتاجية للعامل. كما يعد وسيلة فاعلة من وسائل تنشيط الائتمان؛ إذ يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض إذ يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة لتحقيق الخطر منه. (عريقات: 2010: 49).

كما يسهم التأمين في تحقيق التوازن للاقتصاد ودفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع إلى الأمام، بوصفه مصدراً من مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي؛ إذ يعمل على تشجيع الأفراد على التوفير إذ أن أقساط التأمين على الحياة طويلة الأجل تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ

بها شركات التأمين لتوفر رأس مال كبير يجب أن يستثمر في خدمة الدولة في مجالات متعددة، مما ينعكس أثره الايجابي على زيادة الإنتاج والتطور والدخل القومي ومكافحة التضخم من تحصيل الإقسط من المؤمن لهم أي سحب السيولة من أيدي الناس مما يؤدي إلى انخفاض في الأموال المتداولة بين أيديهم ومن ثم تخفيض ميولهم الاستهلاكية وتقوم باستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية وإنتاجية ومن ثم زيادة الرفاهية والازدهار عن طريق هذه المشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء.(زيدان: 2013: 243).

ويساعد التأمين أيضاً في تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث، إذ لا يصرف مبلغ التعويض في الحالات التي تكون ناتجة عن تعمد المؤمن له، مما يؤدي إلى شعوره بالمسؤولية تجاه الغير. كما تعمل شركات التأمين على تقليل حدوث بعض المخاطر من خلال استعانها بالخبراء والإحصائيين لدراسة هذه المخاطر واقتراح وسائل منع تحقق الخطر وتقليل الخسائر.(عريقات: 2010: 50).

ويسهم التأمين في حفظ الثروة المستغلة من خلال قيام شركات التأمين بتعويض المؤمن له إذا تضرر مصنعه نتيجة لوقوع الخطر المؤمن منه ومن ثم فإن صاحب المصنع أو المشروع لن يخرج من الدورة الاقتصادية للمجتمع؛ إذ أنه يكون قادراً على إعادة بناء ما تضرر من خلال التعويض الذي حصل عليه من شركات التأمين، فضلاً عن ذلك فإن تقوم بتقديم النصح والمشورة إلى التي تطلبها سواء قبل تنفيذ هذه المشاريع أو خلال إدارة هذه المشاريع من خلال الخبرة التي تمتلكها في مجالات مختلفة.(سلام: 2007: 91).

أما بالنسبة للأهمية الاجتماعية للتأمين فإنه يعمل على معالجة العديد من الآفات الاجتماعية المتمثلة بالعجز، والمرض والبطالة فهو يعمل على خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع؛ إذ أن غاية التأمين غاية اجتماعية وإنسانية من خلال الحفاظ على الأفراد بأجسادهم وثرواتهم وممتلكاتهم من الحوادث المختلفة وقد أسهمت شركتي التأمين الوطنية والعراقية، باستيعاب أعداد من القوى العاملة ومن ثم التقليل من معدلات البطالة إذ ارتفع عدد القوى العاملة في شركة التأمين الوطنية من 810 وبمعدل نمو 11 % * عام 2011 إلى 973 وبمعدل نمو 20 % * عام 2012 (شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة: 2011: 2012: 11)، إما بالنسبة لشركة التأمين العراقية نلاحظ أيضاً ارتفاعاً في أعداد القوى العاملة من 345 وبمعدل نمو 4 % * عام

2011 إلى 384 وبمعدل نمو 11%¹ عام 2012 (شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة:2011:2012: 11 : 8) بسبب زيادة في التعيين إعادة التعيين في الشركة يعود هذا الارتفاع إلى زيادة في التعيين وانخفاض أعداد الموظفين خارج القوى العاملة، وبذلك تسهم الشركتان في توفير عدد كبير من فرص العمل على الرغم من انخفاضها إلى 950 وبمعدل نمو 1.3% عام 2014 بعد أن كانت 986 وبمعدل نمو 1.3% في شركة التأمين الوطنية (شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة: 2013:2014: 12)، وانخفاضها إلى 408 وبمعدل نمو 0.5% في شركة التأمين العراقية للعام نفسه، بعد أن ارتفعت إلى 410 وبمعدل نمو 7% عام 2013 (شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة:2013:2014: 9: 12) بسبب الأوضاع الأمنية في العراق وقلة فرص التعيين وزيادة أعداد الموظفين خارج القوى العاملة.

نستنتج من ذلك أن شركات التأمين تمثل قطاعاً اقتصادياً مهماً يستوعب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة وهذا بدوره يؤدي إلى رفع نسبة العمالة في المجتمع ومحاربة البطالة؛ لذا إن التطور المستمر في هذه الشركات يرافقه نمو مماثل في قدرتها على استيعاب أعداد من القوى العاملة.

ثانياً: الاستثمار

لقد تنوعت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار لدى الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أنها تتضمن الكثير من التشابه إذ يقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط. كما هي الحال بالنسبة للدخار للحصول على إشباع أكثر في المستقبل ، وبشكل عام يمكن تعريف الاستثمار بأنه : ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه، أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد. (ال شبيب:2009: 17)

أو أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو الإحلال أو تجديد مشروعات انتهى

عمرها الافتراضي وكذلك شراء الأوراق المعدة لإنشاء مشروعات جديدة، وهو أمر يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة. (لطفى: 2007: 6)
أو توظيف للأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل، تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال ومخاطرة التضخم وتقلب تلك التدفقات. (التميمي: 2004: 17)

يشكل الاستثمار أحد الأدوات الأساسية التي يتسنى للدولة عن طريقها التعبئة والتوجيه لعناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الانتقال من الركود إلى التطور والتنمية؛ وللمشاريع الاستثمارية أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني بصورة عامة وللشركات بصورة خاصة، فبالنسبة للاقتصاد يعد الاستثمار المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي نتيجة دوره المهم في عملية رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال رفع مستوى التشغيل والتوظيف وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية وتوزيع الدخل والقضاء على الفقر، أما على مستوى الشركة فالاستثمار الفردي يعمل على تحقيق المردودية المالية للمستثمر والمردودية العامة للمجتمع إذا كان توجهه بصورة عقلانية نحو الأهداف المحددة له. (نجم: 2011 : 19). كما يعد الاستثمار العامل الأساسي في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛ إذ يتوقف هذا المعدل على القدرة على جذب التدفقات النقدية المطلوبة الذي بدوره يتوقف على القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات الاستثمارية في أي بلد وهذا يؤثر في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية. (مقابلة: 2009: 3)

ثالثاً: شركات التأمين

1- المفهوم والأنواع

تعد شركة التأمين من المؤسسات المالية المتخصصة التي تعمل في إدارة الأموال حفظاً وإقراضاً أو بيعاً وشراءً ويطلق عليها (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالاً أساسياً للتعامل فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق وتكون منها الاحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة الالتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الأموال والعمل على تنميتها. كما يتوقف على ذلك مدى نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لاستثمار هذه الأموال لتحقيق العائد المناسب في ظل أدنى درجات الخطورة. (سليمة: 2013: 24)، شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تقوم بوظيفتين أو عمليتين هما :

أولاً: الاكتتاب عن طريق ما تقدم من وثائق لجمهور المؤمن لهم .
ثانياً: الاستثمار إذ يتجمع لدى شركات التأمين مبالغ طائلة (متمثلة بأقساط التأمين) التي جرى تحصيلها من حملة الوثائق فشركات التأمين تقوم بالاستثمار في مجالات متعددة تحقق عائداً على الاستثمار.

كما تعد من المؤسسات المالية ذات الاختصاصات المتنوعة التي جاءت نتيجة تطور حاجة المجتمع للخدمات المالية والمصرفية وغيرها من الخدمات التي تتصاعد وتطور المجتمع وآفاق التكنولوجيا؛ لذا ظهرت مجموعة من المؤسسات المالية التي قُسمت على مؤسسات ودائعية وغير ودائعية شملت العديد من القطاعات التي عملت بأساليب متنوعة. وتعد مؤسسات التأمين من كبرى المؤسسات المالية غير الودائعية التي تمتلك مساحة عمل شاسعة في السوق المالية وتأتي هذه الأهمية من أثرها المالي والاجتماعي لأنها تقدم خدمات سواء لأفراد المجتمع أو لباقي المؤسسات والشركات العاملة في السوق المالية. لذا عرفت بأنها مؤسسات مالية تعمل على ضمان الأفراد ضد المخاطر التي تصيب حياتهم وممتلكاتهم. (طالب:2013:132)

وتقسم شركات التأمين بحسب النشاط التأميني الذي تمارسه على :

- شركات التأمين على الحياة : يشتمل نشاطها أنواع التأمينات كافة تلك المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له، أو شركات تجمع بين النوعين ويسمى التأمين المختلط؛ كما تشمل صناديق الضمان الاجتماعي وتعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له؛ إذ يلتزم المؤمن له بتحمل أدنى حد من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء المتبقي.
- شركات التأمين العام : وتختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق أو السرقة وتأمين النقل بأنواعه، كما يشمل التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.
- الشركات الشاملة : تصدر وثائق التأمين كافة التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين. (هندي:1999:401)
- شركات إعادة التأمين : يتمثل نشاط هذه الشركات في عملية إعادة التأمين فقط أو قبول العمليات التأمينية المختلفة فضلاً عن قبول عمليات إعادة التأمين.
- وتعد كلاً من شركتي التأمين العراقية والوطنية من الشركات الشاملة التي تمارس أنواع التأمينات جميعها.

أما بالنسبة لتقسيمها بحسب طبيعة الشكل القانوني للشركة فيكون كالآتي :
(الخطيب:2011:50)

- شركات التأمين المساهمة : وتجمع عدداً كبيراً من المساهمين كما تقوم بمختلف أنواع التأمين، مثل التأمين على الحياة، والتأمين العام، أو يقتصر نشاطها على نوع أو أكثر من نوع بحسب قانونها الأساسي وتسعى إلى حماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع الخطر المؤمن منه. كما تخضع لإشراف الدولة ورقابتها لحماية وثائق التأمين لأن هدف هذه الشركات هو الربح.
- صناديق التأمين الخاصة (صناديق الإعانات) : تنشأ هذه الصناديق لأهداف اجتماعية، لا تهدف إلى تحقيق الربح، وتكمن الوظيفة الأساسية لها في التغطية التأمينية على الوفاة، والمرض، والتقاعد، والبطالة.
- الجمعيات التعاونية للتأمين : هي جمعيات رأسمالها غير محدد، ويكون لكل عضو الحق في الإسهام بأكثر من سهم. ويمكن لغير حملة الأسهم التأمين لديها ولكل عضو صوت واحد مهما كانت عدد أسهمه في الجمعية هدفها هو تحقيق التعاون بين الأعضاء من المساهمين، تقوم بتوزيع الأرباح فتحصل الأسهم على نسبة من قيمتها وتوزع باقي الأرباح على حملة وثائق التأمين وتتولى إدارة الجمعية الأعضاء حملة الأسهم.
- التأمين الحكومي : ويتمثل في تغطية الدولة للمخاطر الطبيعية، وتتدخل غالباً في تغطية المخاطر ذات التعويضات الباهضة، ويكون هدفها الإصلاح الاجتماعي، وتوزيع الأرباح بعدالة، فضلاً عن حماية الأفراد.

وبالنسبة لتقسيم شركات التأمين من الناحية الفنية فيكون كالآتي: (الخطيب:2011:51)

- شركات التأمين على الحياة: تقوم بتجميع الأقساط من المؤمن لهم، وإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات أخرى، كما تقوم بإصدار وثائق للتأمين ضد الوفاة.
- شركات التأمين العام: يقصد بالتأمين العام أنواع التأمين كافة عدا التأمين على الحياة، مثل تأمينات السيارات (التأمين الشامل الإجباري) وتأمين المسؤولية المدنية، وتأمينات النقل (البحري، الجوي، البري)، والتأمين ضد الحريق، وتأمين الحوادث العامة (التأمينات الهندسية، وخيانة الأمانة، والسرقة).

2: المبادئ الأساسية للاستثمار في شركات التأمين :

يجب أن تركز سياسات الاستثمار في شركات التأمين على مجموعة من القواعد أو المبادئ الآتية :

1- الضمان : يتحقق عنصر الأمان أو الضمان أولاً في عدم توظيف الأموال أو استثمارها في أوجه استثمارية شديدة المخاطرة أو تقوم على المضاربة، وخاصة أن الأموال المستثمرة هي ملك لحملة وثائق التأمين وأن بقاء الشركة واستمرارها متوقف على مدى وفائها بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، وهي تقوم بتوظيف هذه الأموال واستثمارها أساساً لضمان تلبية هذه الالتزامات قبل النظر إلى أي هدف آخر (إبراهيم : 1987 : 32)، يوجد نوعان من الضمان هما الضمان الاسمي أو الشكلي، والضمان الحقيقي، فالضمان الاسمي هو استرداد كمية الأموال المستثمرة نفسها في بداية المدة، أما الضمان الحقيقي فيقصد به قدرة المستثمر على استرداد الأموال المستثمرة التي لها القوة الشرائية نفسها، عند بداية الاستثمار وعند نهايته، أي أن المقارنة ليست بين عدد من الوحدات النقدية وعدد مماثل تسترده بعد مدة، لكن المقارنة بين كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من هذه الوحدات النقدية عند بداية الاستثمار وعند نهايته أي ضمان تساوي القوة الشرائية عند البداية والنهاية.

2- الربح وانتظام العائد : إن الهدف الأساسي هو تحقيق عائد مناسب سواء كان ذلك العائد اجتماعياً أو اقتصادياً، والغرض الأساسي لاستثمار الأموال في شركات التأمين هو الحصول على عائد يدعم المركز المالي لشركات التأمين لتكون قادرة على الوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق مع ضمان انتظام العائد؛ لذا فإن المعيار الأساسي لنجاح السياسة المتبعة من شركات التأمين في استثمار الأموال هي زيادة معدلات أرباح الاستثمار التي تتحقق للشركة، مع التأكد من سلامة هذه الأموال خلال مراحل الاستثمار وعدم تعرضها للضياع.

3- التنوع : لتقليل مخاطر الاستثمار لابد من توزيع الأموال المستثمرة بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، أي أن يخصص قسم من هذه الأموال في الاستثمار قصير الأجل لتواجه الشركة الالتزامات الطارئة، ويخصص جزء آخر من الأموال في استثمارات طويلة الأجل لتحقيق فائض في عائد الاستثمار وتغطية أي نقص في أرباح الاستثمارات قصيرة الأجل. (ميرغني: 2001: 3)

4- السيولة: تراعي شركة التأمين جانب السيولة لضمان الوفاء بالتعهدات والتعويضات لحملة الوثائق، ولتحقيق ذلك تقوم شركة التأمين بتوزيع استثماراتها بحسب طبيعة الالتزامات؛ إذ توجد التزامات دورية قصيرة الأجل وهذه تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، فضلاً عن تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل من دون تحمل خسائر ويجب أن لا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي وإلا انخفض عائد التأمين ولا تقل عن القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات (قرعاط: 2009:29)، لذا يكون من الأفضل أن توظف شركة التأمين جزءاً من أموالها في شكل سائل بحساباتها في البنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، كما أنه من الطبيعي أن توظف جزءاً من أموالها في شراء بعض الأصول السهلة التحويل إلى نقد سائل بسرعة من دون خسارة تذكر، كما يمكن أن توظف بقية أموالها أو تستثمرها في الأصول الاستثمارية المتوسطة أو طويلة الأجل بالقدر والوقت الذي يتفق والالتزاماتها. (إبراهيم : 1987:33).

3: مجالات الاستثمار في شركات التأمين : تتمثل بالآتي :

1- الاستثمارات المالية: هي توظيف الأموال بالأوراق المالية كالأسهم والسندات والقروض وغيرها، وتتضمن :

- الأسهم: تعد استثمارات شركات التأمين أساساً في الأسهم لأنها تحقق عائداً أفضل من الاستثمارات الأخرى. فهناك الاستثمار في أسهم شركات خاصة واستثمار في أسهم شركات قطاع مختلط واستثمار في أسهم شركات أجنبية.

- السندات: تتضمن المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين السندات الحكومية التي تم إصدارها للحكومات لتمويل الإنفاق العام والتي تكون محدودة جداً بسبب قلة إصدارها.

- القروض: إذ تمنح الشركة القروض العقارية للمواطنين عن المشاريع التجارية، لذا تعد من أهم استثمارات الشركة بعد الأسهم، ولضمان هذه القروض تقدم مقابلها رهوناً أخرى كالأوراق المالية مثلاً لتضمن الشركة حقها.

- الودائع بالأجل في المصارف: تحتاج شركة التأمين إلى الاحتفاظ بأموالها بشكل يساعد في الوفاء بالتزاماتها (قصيرة الأجل) لذا تفضل أن تكون نسبة هذه الأموال في شكل ودائع مصرفية مما يحقق عائداً مناسباً لمستوى منخفض من المخاطر. (التميمي: 2010: 10)

2- الاستثمارات العقارية: يقصد بها كل ما هو ثابت على الأرض وقابل للبيع والشراء والتأجير، وتقوم شركة التأمين باستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة باستثمارات طويلة الأجل، وتتمثل أهمية اقتناء هذا النوع من الاستثمارات لشركة التأمين بالاتي: (سليمة: 2013: 42)

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، على الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات إلا أنه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفته أحياناً، ولكن بسبب ما تترتب عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق التأمين أبسطها أنها تمثل برهاناً ملموساً على قوة المركز المالي للشركة واستقراره.

يدخل الاستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن، مما يؤدي إلى فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويلة، كما يمكن للمستثمر فيها أن يحصل على عوائد دورية بصفة منتظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجيرها للآخرين.

المبحث الثالث

الدور التنموي لشركات التأمين العاملة في العراق

للقوف على الدور التنموي لشركات التأمين سوف نتطرق إلى واقع شركتي التأمين الوطنية والعراقية وهما عينة البحث وكالاتي:

أولاً: واقع شركات التأمين في العراق

1- شركة التأمين الوطنية

تأسست الشركة بموجب قانون رقم (56) لسنة 1950 في 1950 / 7/23 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد (2861) وبرأس مال قدره مليون دينار، ثم جرى تعديل قانون الشركة بقانون رقم (94) لسنة 1960 إذ كان تفصيل أعمال التأمين بحسب

الأنواع، فضلاً عن تعديل عدد أعضاء مجلس الإدارة من (5) إلى (7) أعضاء أصليين وعضوين احتياط، وعند صدور قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 ووفقاً لمتطلبات القانون المذكور أصبحت شركة عامة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (54) في 1997/12/24 الصادرة عن وزارة التجارة / مسجل الشركات. ويرتبط بالشركة (13) فرعاً، (8) منها فروع متخصصة و (5) فروع جغرافية ويرتبط بالفروع (42) مكتباً منها (29) مكتباً جغرافياً و(10) مكتباً حدودياً و(3) مكاتب متخصصة.

تتكون شركة التأمين الوطنية من (11) قسماً مركزياً، (13) فرعاً منها (8) فروع متخصصة و (5) فروع جغرافية ويرتبط بالفروع (42) مكتباً منها (29) مكتباً جغرافياً و (10) مكتباً حدودياً و (3) مكاتب متخصصة، وكل قسم متخصص بعمل معين إذ يتولى قسم الموارد البشرية شؤون خدمة الموظفين وتنفيذ قواعد الخدمة وغيرها من المهام، أما بالنسبة لقسم التجهيز والمستنقذات فيتولى تجهيز مستلزمات العمل وتوفيرها، أما بالنسبة لإدامة المباني وصيانتها التي تمتلكها الشركة فكون في قسم الصيانة، إما بالنسبة لقسم الحاسوب فيتولى تحليل أنظمة الشركة وبرمجتها، وتكون ممارسة الرقابة بهدف تحقيق السيطرة على أموال الشركة في قسم الرقابة الداخلية، ويكون في قسم التخطيط والتسويق وضع نظام تخطيط أنشطة الشركة وإعداد الخطط السنوية للشركة، وتطوير الجوانب القانونية لأنشطة الشركة تكون في القسم القانوني، أما تغطية الجوانب الفنية للتغطيات التأمينية وتطويرها فيكون في القسم الفني، ويتولى القسم المالي تنظيم الأمور المحاسبية وإدارتها بما فيها القبض والصرف، أما قسم حسابات التأمين فيتولى الأعمال الحسابية، وإدارة النشاط الاستثماري العقاري والمالي للشركة يكون في قسم الاستثمار.

2- شركة التأمين العراقية العامة

تأسست الشركة بموجب قانون الشركات التجارية رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس أنواع التأمين وإعادة التأمين جميعها، في عام 1964 كان تأميمها بموجب قرارات تأميم الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة ونقلت إليها محافظ الشركات الأجنبية والعربية العاملة في السوق العراقية جميعها. وفي عام 1988 صدر القرار رقم(92) الخاص بإلغاء التخصص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة أنواع التأمين جميعها وباشرت بالاكتتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي والبحري، البضائع، والحريق والحوادث المتنوعة والهندسية ورأس مال الشركة (5) ملايين دينار. وفي عام 1997 صدر قانون الشركات العامة وبموجبه انفتحت ابواب واسعة للشركة

من أجل المنافسة والتطوير، كما صدر في عام 2005 القانون رقم (10) الخاص بتنظيم أعمال التأمين الذي بموجبه كان تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة. وتهدف الشركة المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الحماية التأمينية وتشجيع الادخار وتوظيفه في مجالات الاستثمار المختلفة. وتمتلك الشركة (19) فرعاً، (6) منها في بغداد و(13) فرعاً في مركز كل محافظة من محافظات القطر. (التقرير السنوي لعام 2013: 2013: 4).

وتتكون شركة التأمين العراقية من (15) فرعاً ويرتبط بالشركة (19) فرعاً، (6) منها في بغداد و (13) فرعاً في مركز كل محافظة، يتولى القسم الإداري شؤون الموظفين وإدارة الأمور المحاسبية فتكون في القسم المالي، ويتولى قسم الرقابة الداخلية المهام المنصوص عليها في المادة (17)، وتكون في قسم التخطيط والمتابعة وضع تخطيط أنشطة الشركة وإعداد المخطط لها، وفي قسم التسويق تجري دراسة الاحتياجات لخدمات الشركة بما في ذلك اقتراح وثائق جديدة وتطوير الوثائق المعمول بها، أما تحليل نشاط الشركة وإعداد البرامج فيكون المسؤول عنها قسم الحاسبة الالكترونية، وتطوير الجوانب الفنية في التغطيات التأمينية وإجراءات منع الخسائر تكون في القسم الفني، والجوانب القانونية في القسم القانوني، وإدارة النشاط الاستثماري في الشركة وإعداد الخطط الاستثمارية تكون في قسم الاستثمار، أما بالنسبة لقسم الاصدار فيتولى تسلم طلبات التأمين على الحياة وإقرار قبولها أو رفضها، أما تنفيذ شروط وثائق التأمين على الحياة فتتم في قسم خدمة الوثائق، والقسم المتخصص بالحريق والحوادث فيتولى استلام طلبات التأمين الخاصة بهذه الحوادث، وهناك أقسام أخرى منها قسم السيارات الخاص تسلم طلبات تأمين السيارات، والقسم البحري المسؤول عن قبول طلبات التأمين البحري أو رفضها، والقسم الاجتماعي هو الذي يهتم بمدى الوفاء باحتياجات المؤمن عليهم الذين يمثلون قطاعات المجتمع كافة.

ثانياً: مصادر الأموال في شركات التأمين

تتجمع لدى شركات التأمين أموال كبيرة، نتيجة لوجود مصادر متعددة للأموال، مثل رأس مال الشركة، والاحتياطيات الرأسمالية، والمخصصات الفنية (احتياطي حملة الوثائق)، وجميع هذه المبالغ يكون رصيد للشركة يتطلب استثماره، وكالاتي:

1- أموال المساهمين وحقوقهم: تتمثل برأس المال المدفوع والاحتياطيات الرأسمالية التي تكونها شركات التأمين من الأرباح لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف

غير متوقعة مستقبلاً مثل الكوارث. وتعد هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جداً من حجم الأموال الموجه للاستثمارات في شركات التأمين.

2- أموال حقوق حملة الوثائق : وتتمثل في الأموال المتجمعة من تحصيل أقساط التأمين وتنقسم على مجموعتين :

- حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة: يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية، ويعد هذا المخصص من أهم مصادر أموال التأمين على الحياة وهو مخصص طويل الأجل نظراً لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات. وتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة، وإلى جانب هذا المصدر الرئيسي توجد مخصصات للتعويضات تحت التسوية وأي مخصصات إضافية أخرى.(قزعاط:2009:29)

- أموال التأمينات العامة: وتتمثل بالآتي :

- مخصص الأخطار السارية : يمثل المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمينات العامة المدفوعة مقدماً عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلاً عن إصدارات هذا العام، لأن شركة التأمين تصدر وثائق في أوقات مختلفة خلال السنة المالية الجارية بعضها يصدر خلال الشهر وبعضها الآخر في الشهر الثاني وهكذا، مما يوضح أن الإقساط السنوية التي تقتضيها الشركة لأتعود جميعها إلى السنة المالية الحالية بل يعود قسم منها إلى السنة اللاحقة (زهيري:2002:202-203) وهذه الأموال وإن كانت تعتبر أموالاً قصيرة الأجل بطبيعتها لأن غالبية وثائق التأمينات العامة وثائق سنوية إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر. وبصورة خاصة كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل (قزعاط:2009:27)

- مخصص التعويضات تحت التسوية: يتمثل هذا المخصص في الأموال التي جرى احتجازها عن الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ولكن لم تتم تسويتها أو لم تسدد بعد، وتنشأ الحاجة إلى تكوين هذا المخصص بسبب وجود فاصل زمني بين تاريخ تحقق الخطر ونشوء الحق في التعويض من جانب والتاريخ الذي تكون

فيه تسوية المطالبات ودفع التعويض فعلاً من جانب آخر، ويجري تكوين هذا المخصص في تأمينات الحياة أو في التأمينات العامة وهو حق من حقوق حملة الوثائق، ويطلق عليه في تأمينات الحياة مخصصات المطالبات تحت السداد وفي التأمينات العامة مخصص التعويضات تحت التسوية. (طعمية: 2002: 52)

ويمكن ملاحظة مصادر أموال شركات التأمين من خلال الأتي:

1- شركة التأمين الوطنية العامة : يمكن ملاحظة رأس مال الشركة من خلال الجدول رقم (1).

إذ نلاحظ أن رأس المال الكلي المتجمع لدى شركة التأمين الوطنية عام 2011 ، 143969418 وهو ناتج من رأس المال الاسمي المدفوع البالغ 15000000 الذي ارتفع من 2000000 إلى 15000000 عام 2012 بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم 10930 في 2010/4/1 المتضمن قرار مجلس الوزراء المرقم (132) في 2010/3/30، فضلاً عن مجموع الاحتياطيات المتكونة لدى الشركة إذ تشكل مجموع الاحتياطيات 60424830 وبنسبة 41.9 % من رأس المال الكلي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة رأس المال الاسمي إذ يبلغ إسهامه بـ 10.4 %، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة احتياطي رسملة الأسهم، إذ بلغت 35.6 % وبمعدل نمو 1119 % بالنسبة لعام 2010 مقارنة بنسبة الاحتياطي العام والاحتياطيات المتنوعة إذ بلغت 3.4 % و 2.8 % على التوالي إما في عام 2012 فقد بلغ 168350530 وهو ناتج من مجموع رأس المال الاسمي المدفوع ومجموع الاحتياطيات المتكونة لدى الشركة، إذ تشكل مجموع الاحتياطيات 64247986 وبنسبة 83.2 % من رأس المال الكلي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة رأس المال الاسمي التي تبلغ 15000000 بنسبة 8.9 % من النسبة الكلية لرأس المال، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة احتياطي رسملة الأسهم إذ بلغت 52540632 بنسبة 31.2 % مقارنة بنسبة الاحتياطي العام والاحتياطيات المتنوعة إذ بلغت النسب 3.7 % و 3.3 % على التوالي. وبالنسبة لمجموع الاحتياطيات الفنية نلاحظ ارتفاعاً في نسبة إسهامها في رأس المال الكلي للشركة إذ بلغت 89282544 بنسبة 53.0 % وتعود هذه الزيادة إلى احتياطي الطوارئ لعمليات التأمين إذ بلغت 65447338 بنسبة 38 % مقارنة باحتياطي الإخطار غير المنتهية إذ بلغ 18529915 وبنسبة 11.0 % احتياطي التعويضات الموقوفة 4597176 وبنسبة 2.7 % والاحتياطي الحسابي 708115 بنسبة 0.4 % وفي عام 2013 نلاحظ انخفاضاً في نسبة إسهام مجموع الاحتياطيات لرأس المال الكلي للشركة إذ بلغت 71228590 وبنسبة 34.4 % وهذا يعود إلى انخفاض نسبة احتياطي رسملة الأسهم

الجدول رقم (1)

المجموع الكلي لرأس مال شركة التأمين الوطنية للمدة (2011-2014) المبالغ بآلاف الدنانير

التفاصيل	2011	النسبة %	2012	النسبة %	نسبة النمو من 2011 إلى 2012*	2013	النسبة %	نسبة النمو من 2012 إلى 2013	2014	النسبة %	نسبة النمو من 2013 إلى 2014
رأس المال الاسمي المدفوع	15000000	10.4	15000000	8.9	0	15000000	7.24	0	15000000	6.67	0
الاحتياطيات											
احتياطي رسملة الاسهم	51352229	35.6	52540632	31.2	2.3	53548710	25.9	2	54367144	24.1	2
الاحتياطي العام	4950422	3.4	6218092	3.7	25.6	10672298	5.2	72	15233532	6.7	43
احتياطيات متنوعة	4122179	2.8	5489262	3.3	33.2	7007582	3.4	28	8636844	3.8	23
مجموع الاحتياطيات	60424830	41.9	64247986	38.2	6.3	71228590	34.4	11	78237520	34.8	10
احتياطي الإخطار غير المنتهية	17331694	12.0	18529915	11.0	6.9	26356461	12.7	42	21614821	9.6	8
احتياطي التعويضات الموقوفة	4382891	2.4	4597176	2.7	4.8	14753738	7.1	221	20893620	9.2	42
احتياطي طوارئ لعمليات التأمين	48542683	33.7	65447338	38.9	34.8	78837071	38.1	20	87225190	38.8	11
الاحتياطي الحسابي	568327	0.3	708115	0.4	24.6	780101	0.4	10	1700435	0.7	118
مجموع الاحتياطيات الفنية	70825594	49.1	89282544	53.0	26.1	120727371	58.3	35	131434066	58.5	9
اجمالي الاحتياطيات	128969418	89.5	153530530	91.1	19.0	191955961	92.7	25	209671586	93.3	9
المجموع الكلي لرأس مال الشركة	143969418		168350530		16.9	206955961		22.9*	224671586		85.6*

المصادر:

- 1- جمهورية العراق، وزارة المالية، شركة التأمين الوطنية، تقرير مجلس الإدارة 2011، ص 22.
- 2- جمهورية العراق، وزارة المالية، شركة التأمين الوطنية، تقرير مجلس الإدارة 2012، ص 22.
- 3- جمهورية العراق، وزارة المالية، شركة التأمين الوطنية، تقرير مجلس الإدارة 2013، ص 24.
- 4- جمهورية العراق، وزارة المالية، شركة التأمين الوطنية، تقرير مجلس الإدارة 2014، ص 24.
- 5- جرى احتساب النسب والمجموع الكلي لرأس مال الشركة من الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه.

سنة المقارنة — سنة الأساس

- 6- * جرى احتسابها من الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية :
سنة الأساس 100 *

إلى 53548710 ونسبة 25.9 % على الرغم من ارتفاع احتياطي العام الى 10672298 بنسبة 5.2 % مقارنة بسنة 2012. وبمعدل نمو 72 % جاءت هذه الزيادة بسبب تعديل المادة (11/البند رابعاً) من قانون الشركات العامة المرقم 22 لسنة 1997 بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (391) لعام 2013 والقاضي بتخفيض حصة الخزينة المركزية من 45 % إلى 24 % من صافي الربح القابل للتوزيع وإضافة الفرق إلى احتياطي التوسعات.(شركة التأمين الوطنية /تقرير مجلس الإدارة: 2013:24).

إما بالنسبة للاحتياطيات الفنية ارتفعت إلى 120727371 بنسبة 58.3 % نتيجة لارتفاع احتياطي الأخطار غير المنتهية إلى 26356461 بنسبة 12.7 % وبمعدل نمو 42 % بسبب زيادة الإقسط إذ ارتفعت من 92583819 عام 2012 إلى 126087773 عام 2013 وبمعدل نمو 36 % والسبب يعود إلى :

- 1- زيادة أقساط التأمين الهندسي بسبب التأمين على مشاريع الطاقة الكهربائية.
- 2- زيادة أقساط التأمين ضد الحريق بسبب التأمين على مصافي (الوسط، والشمال والجنوب)
- 3- زيادة أقساط التأمين على الحياة الجماعي بسبب التأمين على حياة منتسبي نفط الجنوب بوثيقة متعددة المنافع) (شركة التأمين الوطنية / تقرير مجلس الإدارة: 2013: 25).

إما في عام 2014 نلاحظ ارتفاعاً في المجموع الكلي لرأس المال المتجمع لدى الشركة من 168350530 عام 2012 إلى 224671586 للعام المذكور تعود هذه الزيادة نتيجة لارتفاع مجموع الاحتياطي العام من 10672298 بنسبة 5.2 % عام 2013 إلى 15233532 بنسبة 6.7 % عام 2014، وبمعدل نمو 43% السبب في ذلك أن هذا المعدل يمثل نسبة من الربح القابل للتوزيع ونتيجة لزيادة الربح تزيد نسبة الاحتياطي العام، فضلاً عن تقليل نسبة حصة الخزينة العامة من الربح القابل للتوزيع من 45 % إلى 25 % ومن ثم فإن الفرق في النسبة أضيف إلى الاحتياطي العام بموجب القانون رقم (73) التعديل الرابع لقانون الشركات العامة رقم (22) لعام 1977 المعدل نص في المادة (1) منه إما فيما يخص مجموع الاحتياطيات الفنية فنلاحظ ارتفاع نسبة مساهمتها في رأس المال الكلي للشركة إلى 58.55 % مقارنة بعامي 2012 و 2013 وجاءت هذه الزيادة نتيجة لزيادة احتياطي التعويضات الموقوفة إلى 20893620 بنسبة 9.29 % وهذا يعود إلى مجمل التعويضات التي لم تحسم خلال السنة المالية المعنية فضلاً عن التعويضات التي تدور من السنين السابقة ضمن

مدة التقادم البالغة خمس سنوات لأنواع التأمين جميعها. (شركة التأمين الوطنية / تقرير مجلس الإدارة: 2014: 24). واحتياطي طوارئ لعمليات التأمين فضلاً عن زيادة الاحتياطي الحسابي من 87225190 بنسبة 38.8 %، 1700435 بنسبة 0.7 % على التوالي في عام 2014 مقارنة بعام 2013، وبمعدل نمو 118 % وهذا يمثل المبالغ المحتجزة لمقابلة وثائق تأمين الحياة الفردي المستمرة ويكون احتسابه بحسب معادلة اكتوارية* من الإقساط المتسلسلة.

2- شركة التأمين العراقية

أما بالنسبة لمصادر الأموال في شركة التأمين العراقية فيمكن ملاحظتها في الجدول رقم (2).

إذ نلاحظ أن مصادر الأموال تتكون من رأس المال المدفوع فضلاً عن الاحتياطيات التي تتجمع لدى شركة التأمين لمواجهة الالتزامات. كما نلاحظ ارتفاعاً في المجموع الكلي لرأس المال المتجمع للشركة من 14191600643 عام 2011 إلى 21406148704 و 26227559365 عام 2012 و 2013 على التوالي، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع مجموع الاحتياطيات من 4099643 عام 2011 إلى 5543704 عام 2012 وبمعدل نمو 35.2% ومن ثم أرتفع إلى 7427365 عام 2013 وبمعدل نمو 33.9% بالنسبة لعام 2012.

* هي نوع من العلوم التي تختص بالمستقبل، وتعتمد على مبدأ تخمين المخاطر وذلك عن طريق استخدام الطرق الحسابية والإحصائية لتقدير حجم المخاطر في قطاع التأمين والصناعات المالية. والاكتواريون هم هؤلاء الأشخاص المؤهلون من حيث التعليم والخبرة في هذا المجال، وتضم العلوم الاكتوارية عدداً من المواضيع ذات العلاقة، بما في ذلك الاحتمالات والحساب والإحصاء والتمويل والاقتصاد وبرمجة الحاسوب. ولعل جداول الحياة والوفاة التي تستخدمها شركات التأمين على الحياة هي أشهر تطبيقات هذا العلم. وقد شهد هذا العلم تغيراتٍ ثورية خلال العقود القليلة الماضية مع انتشار الحواسيب فائقة السرعة والدمج الحاصل بين النماذج الاكتوارية والنظرية المالية الحديثة. وأن علم التأمين يعتمد أساساً على الرياضيات الاكتوارية في عمليات احتساب الإقساط والتعويض لأنه يعتمد على التوقع وهناك لجنة خاصة مشكلة في مركز الشركة لدراسة التسعير والمطالبات إذ أنها تعتمد على الواقع أولاً أي الأقساط المتحققة والتعويضات المدفوعة خلال السنة والتقارير من فروع الشركة زائداً التوقع الرياضي.

الجدول رقم (2)

المجموع الكلي لرأس مال شركة التأمين العراقية للمدة (2011-2014) المبالغ (بالدينار)

التفاصيل	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %	نسبة النمو من 2013 إلى 2014
رأس المال الاسمي المدفوع	1000000000	7.0	1000000000	4.67	2000000000	0	2000000000	97	0
مجموع الاحتياطيات	4099643	0.02	5543704	0.02	7427365	*35.2	10529414	0.5	42
الاحتياطيات الفنية									
احتياطي الإخطار غير المنتهية	2142190000	15.0	696301000	3.25	5536570000	223	2719138000	20-	(51)
احتياطي التعويضات الموقوفة	488121000	3.4	1111724000	5.19	2623766000	128	3560978000	136	36
احتياطي طوارئ لعمليات التأمين	1463000000	10.3	1500000000	7.0	2515000000	3	4765000000	68	89
الاحتياطي الحسابي	9094190000	64.0	10872580000	0.7	13544796000	30	13806205000	25	2
مجموع الاحتياطيات الفنية	13187501000	92.9	20400605000	95.3	24220132000	55	24851321	19	3
إجمالي الاحتياطيات	13191600643	92.9	20406148704	95.3	24227559365	*54.6	60232056	*18.7	*(99)
المجموع الكلي لرأس مال الشركة	14191600643		21406148704		26227559365	*50.8	2060232056	*22.5	*(92)

المصادر:

- 1-جمهورية العراق:وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2011: ص 15.
- 2-جمهورية العراق:وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2012: ص 13.
- 3-جمهورية العراق:وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2013: ص 14.
- 4-جمهورية العراق:وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: الإحصائية السنوية لعام 2013: ص 32.
- 5-جمهورية العراق:وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: الإحصائية السنوية لعام 2014 ،صفحات متفرقة.

وهذا الارتفاع يعود لضرورة احتفاظ شركات التأمين بأموال احتياطية لمواجهة الالتزامات المستقبلية، أو المطالبات التي قدمت لها ولم يتم تسويتها أو تسديدها ، فضلاً عن قيام الشركة بإصدار وثائق على طول السنة لذا لا بد أن تحتفظ بمبالغ مالية لمواجهة الإخطار. أما في عام 2014 فنلاحظ انخفاضاً في المجموع الكلي المتجمع لدى شركة التأمين إلى 2060232056 يعود السبب في ذلك إلى انخفاض في احتياطي الأخطار غير المنتهية إلى 2719138000 وبمعدل نمو بالسالب (51) بسبب إن الجزء الأكبر من الأعمال المتعاقد مع المصارف والدوائر الحكومية تبدأ 1/1 من السنة، إما بالنسبة لسبب زيادة احتياطي التعويضات الموقوفة فيعود إلى عدم اكتمال متطلبات التعويض من حملة الوثائق والمستحقين، ويهدف التوسع في الاكتتاب في مجال التأمين ولمواجهة الأخطار الكارثية جرى زيادة احتياطي الطوارئ إلى 4765000000 وبمعدل نمو 89 % ، فضلاً عن انخفاض في الاحتياطي الحسابي إلى 13806205000 وبمعدل نمو 2% بسبب الانخفاض في نمو الوثائق، وإجمالي الاحتياطيات الفنية إلى 24851321 وبمعدل نمو 3 % . وكما نلاحظ ارتفاعاً في مجموع الاحتياطيات الفنية من حيث إسهامها في زيادة المجموع الكلي لرأس المال المتجمع للشركة. وهذا يعود إلى ارتفاع في مجموع احتياطي الأخطار غير المنتهية من 2142190000 عام 2011 إلى 696301000 عام 2012 وبمعدل نمو 223 % . يدل هذا على نمو الأعمال في الشركة بشكل كبير خلال السنة. إما سبب انخفاضه في عام 2013 فيعود إلى أن الجزء الأكبر من الأعمال المتعاقد عليها مع المصارف والدوائر الحكومية يبدأ في 1/1 من السنة. وبالنسبة إلى احتياطي التعويضات الموقوفة فنلاحظ ارتفاعها من 488121000 عام 2011 إلى 1111724000 عام 2012 وبمعدل نمو 128 % ومن ثم إلى 2623766000 وبمعدل نمو 136 % بسبب اكتمال عدم اكتمال متطلبات التعويض من حملة الوثائق والمستحقين . كما يلحظ نمو الاحتياطي الحسابي للتأمين الفردي بسبب نمو الوثائق ، ويهدف التوسع في الاكتتاب في مجال التأمين العام ولمواجهة الإخطار الكارثية جرى زيادة احتياطي الطوارئ. (شركة التأمين العراقية /تقرير مجلس الإدارة: 2013: 14) إذ ارتفع من 9094190000 عام 2011 إلى 10872580000 عام 2012 وبمعدل نمو 30 % ومن ثم إلى 13544796000 عام 2013. كذلك بالنسبة لاحتياطي الطوارئ إذ ارتفع من 1463000000 عام 2011 إلى 2515000000 عام 2013 وبمعدل نمو 68 % .

ثالثاً : مجالات الاستثمار في شركات التأمين وأنواعه

تتكون لدى شركات التأمين موارد مالية كبيرة، لأنها من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً، كما ذكر سابقاً يجب عليها تغطية التزاماتها التي تتحقق في المستقبل. فتقوم بإعادة استثمار هذه الأموال بهدف تنمية أموالها من خلال التوظيفات المالية، وتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية ويمكن ملاحظة مجالات الاستثمار في شرطي التأمين الوطنية و العراقية من خلال الجداول الآتية:

أولاً: شركة التأمين الوطنية: يمكن ملاحظة أنواع الاستثمار الشركة بالجدول الآتية:

الجدول رقم (3)

حجم و مجالات الاستثمار في شركة التأمين الوطنية للمدة (2011-2014) المبالغ بالآلاف الدنانير

التفاصيل	2011	النسبة %	2012	النسبة %	معدل النمو بين 2011 و 2012	2013	النسبة %	معدل النمو بين 2013 و 2014	2014	النسبة %	معدل النمو بين 2013 و 2014
استثمارات عقارية	2898416	3.0	2898571	2.6	0.0	4059963	3.2	40	4641685	4.1	14
استثمارات مالية طويلة الأجل	46484417	48.1	45415794	41.2	(2.3)	45524288	36.2	0	45781019	47.4	1
استثمارات مالية قصيرة الأجل	50778177	52.5	65688224	59.6	29	79901244	63.7	22	50270112	52.1	(37)
مجموع الاستثمارات	100161010	103.6	114002589	103.6	14	129485495	103.2	14	100692816	104.3	(22)
مخصص الدئار مباتي الاستثمارات	1547916	1.6	1714848	1.5	11	1809371	1.4	6	1980479	2.1	9
مخصص شوط قيمة الاستثمارات المالية	1000000	1.0	1250000	1.1	25	1250000	0.9	0	1250000	1.3	0
مخصص شوط قيمة استثمارات الإقراض العقاري	1000000	1.0	1000000	0.9	0	1000000	0.7	0	1000000	1.0	0
مجموع التخصيمات	3547916	3.6	3964848	3.6	12	4059371	3.2	2	4230479	4.4	4
صافي قيمة الاستثمارات	96613094	-	110037741	-	14	125426124	-	14	96462337	-	(23)
احتياطي العام											
	2011		2012			2013			2014		
	4950422		6218092			10672298			15233532		
تطور مبالغ الاستثمار**											
	682.03		279.6			248.9			(269.7)		

المصادر:

- 1- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2011: ص 22,20.
- 2- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2012: ص 22,20.
- 3- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2013: ص 24,23.
- 4- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2014: ص 23, 24.
- 5- تم احتساب من قبل الباحثة النسب بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه.

مبالغ الاستثمار خلال (السنة الحالية – السابقة السنة)

6- ** احتسبت الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية: تطور مبالغ الاستثمار = 100 *

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع حجم الاستثمارات العقارية من 2898416 ونسبة 3.0 % إلى 2256941 بنسبة 3.23 % عام 2013 وبمعدل نمو 40 % يعود ذلك إلى شراء قطعة ارض في محافظة بابل بمبلغ 1238000 عام 2013 ومن ثم ارتفع إلى 4641685 بنسبة 4.8 % وبمعدل نمو 14 %. أما بالنسبة للاستثمارات المالية طويلة الأجل فقد تراوحت النسب بين 48.1 % عام 2011 ومن ثم انخفضت إلى 47.1 % عام 2014 وبمعدل نمو 1 %، تشمل هذه الاستثمارات الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والإفادة منها لمدة طويلة كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع، وعقارات للكرءاء، والفنادق، والمباني التابعة للمؤسسة نفسها (مبنى الإدارة والمخزن).

إما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل فيقصد بها الاستثمارات المؤقتة التي تخطط المنشأة لبيعها بعد مدة قصيرة من شرائها مثال ذلك شهادات الإيداع التي يتحدد تاريخ استحقاقها بالتفاوض والبنك التجاري، والتي يسهل التصرف بها بالبيع عند الحاجة؛ إذ تحتفظ بها المنشأة استجابة لمتطلبات النشاط. كما تتميز هذه الاستثمارات بقصر المدة إذ تتراوح بين سنة إلى سنتين وهذا النوع من الاستثمارات المالية تكون أكثر انتشاراً، إذ نجد في هذا الصدد الودائع الزمنية لمدة اقل من سنتين والتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل. ارتفعت نسب هذه الاستثمارات من 52.5 % عام 2011 إلى 63.7 % عام 2013 وبمعدل نمو 22 % ومن ثم انخفضت هذه النسبة 52.11 % عام 2014 بسبب تخفيض حجم الودائع، وبالنسبة لصافي قيمة الاستثمارات فقد انخفضت من 96613094 عام 2011 إلى 96462337 عام 2014 وبمعدل من 14 % إلى (23 %) بسبب تخفيض حجم الودائع. إما بالنسبة لمبالغ الاستثمار فنلاحظ تذبذباً في المبالغ، إذ نلاحظ انخفاضها من 682.03 عام 2011 إلى 24.9 عام 2013 و (269.7) عام 2014 نتيجة انخفاض في حجم الأموال المخصصة للاستثمارات في المجالات المختلفة إذ انخفض معدل النمو من 14 % للعامين 2012-2013 إلى (23 %) للعامين 2013-2014 للأسباب التي ذكرت أعلاه.

ثانياً : شركة التأمين العراقية

أما بالنسبة للاستثمار في شركة التأمين العراقية فأنها تستثمر فوائضها النقدية في أربعة مجالات : (تقرير شركة التأمين الوطنية: 2011: 18)

- 1- الاستثمارات العقارية
- 2- المساهمة في شركات القطاع المختلط والخاص
- 3- منح القروض العقارية

4- الإيداع لدى المصارف والبنوك

ويمكن ملاحظة معدلات الاستثمارات من خلال الجدول الآتية:

الجدول رقم (4)

حجم الاستثمار في شركة التأمين العراقية و مجالاتها للمدة (2011-2014) المبالغ (بالدينار)

نوع الاستثمار	2011	النسبة %	2012	النسبة %	*معدل النمو بين 2012 و2011	2013	النسبة %	*معدل النمو بين 2013 و2012	2014	النسبة %	*معدل النمو بين 2014 و2013
الاستثمارات العقارية	4482988000	26.9	4734686000	21.9	5.6	4744687000	27.7	0.2	4831397000	135	1.01
الاسهم	5581152000	33.4	5864755000	27.1	5.1	5926590000	34.6	(88)	6181523000	173	4.3
القروض	3621978000	21.7	3453912000	15.9	4.6	3154895000	18.4	(8.7)	3187926000	89.5	1.04
الودائع	3000000000	17.9	7600000000	35.1	153.3	3305000000	19.3	(56.5)	21385792000	600	(35)
المجموع	16686118000	-	21653353000	-	29.7 *	17131172000	-	(20.8)*	3558663800	-	(79.2)*
الاحتياطي العام											
2011		2012		2013		2014					
706339		381318		1457295		2123578					
تطور مبالغ الاستثمار**											
77263.81		1621483.1		(1185.934)		(931349.39)					

المصادر:

- 1-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة 2011:ص 20, 32.
- 2-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية:تقرير مجلس الإدارة 2012:ص 18, 33.
- 3-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية:تقرير مجلس الإدارة 2013:ص 19, 33.
- 4-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة 2014: ص 23, 41.
- 5-تم احتساب النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه.

6-**احتسبت معدل النمو بين عامي 2011 و 2012 من قبل الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية:

سنة المقارنة — سنة الأساس

سنة الأساس * 100

7-**احتسبتها الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية: تطور مبالغ الاستثمار=

مبالغ الاستثمار خلال (السنة الحالية — السابقة السنة)

الاحتياطي العام للسنة السابقة * 100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن شركة التأمين العراقية تستثمر أموالها في المجالات العقارية بنسبة مرتفعة، إذ ارتفعت من 4482988000 وبنسبة 26.9 % عام 2011 إلى 4744687000 وبنسبة 27.7 % عام 2013 ومن ثم ارتفعت عام 2014 إلى 4831397000 وبنسبة 135 %، يعود سبب الارتفاع إلى قيام الشركة ببناء قطعة الأرض في محافظة نينوى وهذا سيعمل على تحقيق إيراد استثماري جيد، فيمكن استغلالها في مجالات مختلفة نتيجة للموقع الجغرافي المهم، أما بالنسبة للودائع فقد ارتفعت من 3000000000 وبنسبة 17.9 % عام 2011 إلى 3154895000 وبنسبة 35.1 % ومن ثم ارتفعت إلى 21385792000

وبنسبة 600 % عام 2014 على الرغم من الانخفاض عام 2013. يمثل هذا الارتفاع قيام الشركة باستثمار أموالها في المجالات المربحة المتمثلة في إيداع الأموال لدى المصارف والحصول على نسبة فائدة مرتفعة، ألا أنه من الناحية الاقتصادية هذا لا يمثل مجال استثمار ناجح فمن الممكن أن تتعرض هذه الأموال إلى معدلات تضخم مرتفعة تفقدها قيمتها الحقيقية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات. إما فيما يخص الاستثمار في القروض فنلاحظ ارتفاعها من 3621978000 وبنسبة 21.7% عام 2011 إلى 3187926000 وبنسبة 89.5 % عام 2014 يعود هذا الارتفاع إلى زيادة أنواع القروض السكنية المتمثل في تمويل العقارات أو شقق سكنية، أو قروض زراعية التي تمويل أنشطة استصلاح الأراضي وزرعها، هذا فضلاً عن القروض التجارية والصناعية التي تمثل فرصاً ناجحة للحصول على العوائد الاستثمارية المرتفعة. إما بالنسبة لسبب الانخفاض في نشاطها الاستثماري فيعود إلى التغير في المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم وتغيير هيكلية الاقتصاد العراقي، فضلاً عن عدم استقرار الأوضاع الأمنية خلال العامين الأخيرين، كان الدور الواضح في هبوط قيمة وثيقة التأمين على الحياة وضالة أرباحها، إذ تختلف هذه الوثيقة عن الأنواع الأخرى لوثائق التأمين لطول مدة التأمين فيها، هذا فضلاً عن أنها من الوثائق الادخارية يتألف قسطها من جزئين الأول قسط الخطر والثاني قسط الادخار، الذي يتأثر بشكل كبير بالأسباب المذكورة أعلاه، وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة من إدارة الشركة لتنمية استثماراتها، ألا أن الاستثمارات بدورها متعثرة لاعتمادها على الفائدة المستحصلة من المصارف الحكومية عن الودائع الثابتة وبنسبة مرتفعة من إجمالي الاستثمارات. (تقرير شركة التأمين العراقية: 2014: 40)

نستنتج من ذلك إن شركة التأمين العراقية تعمل على تنويع محافظها الاستثمارية لتواجه المخاطر المختلفة هذا فضلاً عن الحصول على عوائد معقول، وأن حجم الاستثمار في المجالات المختلفة يختلف من حيث الأهمية النسبية لكل نوع من الاستثمارات. إما بالنسبة لمبالغ الاستثمار فنلاحظ انخفاضها من 77263.81 عام 2011 إلى (1185934) و (931349.39) في عام 2013 و 2014 للأسباب التي تم ذكرها.

بعد أن جرى التطرق إلى حجم الاستثمارات ومجالاته في شركتي التأمين الوطنية والعراقية نلاحظ أن مبالغ الاستثمارات في الشركتين لم تحقق تطوراً كبيراً خلال مدة البحث، إذ نمت بمعدل منخفض إلى أن وصلت إلى معدل نمو بالسالب في عام 2014 ، ويعود سبب ذلك إلى الظروف الأمنية التي تعرض لها البلد، وتوقف العديد من المشاريع

الهندسية الحكومية المتعاقد عليها مع المقاولين في الخارج، فضلاً عن تعرض المنشآت النفطية المؤمن عليها إلى الأعمال العسكرية، وتخوف شركات إعادة التأمين العالمية عن الاستمرار على توفير خدمات إعادة التأمين لشركات التأمين العراقية. فضلاً عن توقف عمل فروع شركات التأمين العاملة في الموصل وتكريت وعدم قدرتها على تقديم خدماتها التأمينية ودفع التعويضات للمؤمن لهم بالنظر لعدم قدرة وصول الكاشفين ومسوي الخسائر للوصول إلى الأماكن التي تتعرض للخطر وتقدير حجم الأخطار، فيما لو استطاع المؤمن لهم تبليغ شركة التأمين عن وقوع الخسائر، كل هذه الأمور تؤدي إلى خسارة لأصحاب المصانع وخسارة لشركة التأمين لفرص الاستمرار بالتأمين وتسديد أقساط داخلياً وتحويل حصة معيدي التأمين في الخارج.

رابعاً: إيرادات شركات التأمين خلال مدة الدراسة

بعد ملاحظة حجم الاستثمارات ومجالاتها وأنواعها في شركتي التأمين الوطنية والعراقية يكون من المهم التعرف على نسبة عوائد الاستثمار ومعدل الإيراد المتحقق من استثمار الفوائض المالية في أوجه الاستثمارات المتاحة، وهذا ما يوضحه الآتي:

1- شركة التأمين الوطنية: يمكن ملاحظة الإيراد المتحقق من خلال الجدول الآتية:

الجدول رقم (5)

إيرادات الاستثمارات لشركة التأمين الوطنية للمدة من (2011-2014) المبالغ بآلاف الدنانير

التفاصيل	2011	النسبة %	2012	النسبة %	معدل النمو بين عام 2011 و 2012	2013	النسبة %	معدل النمو بين 2012 و 2013	2014	النسبة %	معدل النمو بين 2013 و 2014
إيرادات الاستثمارات العراقية	1443933	25.6	2124666	30.3	47.1	2256941	33.7	6	2892200	35.8	28
إيرادات الاستثمارات المالية الخاصة بالتأمين الإلزامي	1445348	25.6	1627085	23.4	12.5	1389659	20.8	(15)	1608070	19.9	15
إيرادات الاستثمارات الداخلية	1565472	27.8	1880768	27.1	20.1	2106904	31.5	12	2393475	29.6	14
إيرادات الاستثمارات الخارجية	1172544	20.8	1302409	18.7	11.1	925649	13.8	(29)	1171528	14.5	27
المجموع	5627297	100	6934928	100	23	6679153	100	(4)	8065273	100	21
نسبة عائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي*											
	2011	2012	2013	2014							
	5.61	6.08	5.15	8.00							

المصادر:

- 1- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة للأعوام (2011-2014): ص 21-22
- 2- * احتسبت من الباحثة بالاعتماد بيانات الجدول رقم (3) حجم الإيراد الكلي و باستخدام المعادلة الآتية: نسبة عائد

الإيراد الكلي

الاستثمار إلى الاستثمار الكلي = حجم الاستثمار الكلي * 100

نلحظ من الجدول أعلاه ارتفاع الإيراد المتحقق من الاستثمارات العقارية من 1443933 وبنسبة 25.6 % عام 2011 إلى 2892200 وبنسبة 35.8 % وبمعدل نمو 28 % عام 2014 ، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة بدلات الإيجار فضلاً عن استثمار بنائية البصرة، إما بالنسبة للإيراد المتحقق من الاستثمارات المالية الخاصة بالتأمين الإلزامي انخفض من 1445348 وبنسبة 25.6 % عام 2011 إلى 51389659 وبنسبة 20.8 % عام 2013 وبمعدل 15 % بالسالب يعود سبب ذلك إلى قلة الأقساط لعام 2013 بسبب تطبيق نظام الفردي والزوجي على السيارات. إما بالنسبة لإيراد الاستثمارات الداخلية ارتفعت من 1565472 وبنسبة 27.8 % عام 2011 إلى 2106904 وبنسبة 31.5 % وبمعدل نمو 12 % عام 2013 ولكنها انخفضت إلى 2393475 وبنسبة 29.6 % وبمعدل نمو 14 % عام 2014 للأسباب التي ذكرت سابقاً وأدت إلى زيادة حجم الاستثمارات وانخفاضها. إما بالنسبة لإيراد الاستثمار المتحقق من الاستثمارات الخارجية فنلاحظ انخفاضاً في معدل الإيراد من 1172544 وبنسبة 20.8 % عام 2011 إلى 925649 وبنسبة 13.8 % عام 2013 وبمعدل نمو 29 % بالسالب ويعود سبب ذلك كما ذكر في تقرير شركة التأمين الوطنية لعام 2013 إلى :

1- أن الزيادة الحاصلة في إيرادات الاستثمارات الخارجية لعام 2012 هو الفوائد المتراكمة للودائع الخارجية في عمان بالدينار الأردني والدولار الأمريكي لمدة سبع سنوات ولهذا لا يوجد أخفاق في عام 2013.

2- عدم ورود أرباح المساهمات الخارجية لعام 2013 والخاصة بشركة إعادة التأمين (بيروت).

إما سبب ارتفاعه في عام 2014 إلى 1171528 وبنسبة 14.8 % وبمعدل نمو 27 % فيعود إلى التأخر في تزويد الشركة بفائدة متأخرة عن وديعة الدولار في عمان بنك الأردن. إلا أن هذا لا يعكس مجال استثمار ناجح فمن الممكن أن تتعرض قيمة النقود للانخفاض لارتفاع معدلات التضخم.

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من استثمارات الشركة كانت في الاستثمارات العقارية، إذ نلاحظ ارتفاع هذه النسبة على الرغم من قلة الأقساط في عام 2014 إذ انخفضت من 126087773 وبمعدل نمو 36 % عام 2013 (تقرير شركة التأمين الوطنية: 2013: 25) إلى 120714386 بمعدل نمو 4 % عام 2014، ويعود سبب ذلك إلى الأعمال الإرهابية التي تعرض لها البلد الذي أدى إلى خروج ثلاثة محافظات مهمة (نينوى،

والانبار، وصالح الدين) من سوق التأمين العراقية.(تقرير شركة التأمين الوطنية:2014: (25

ويعد الاستثمار في هذا المجال من الأمور الجيدة وتخلق إرباحاً كبيرة، إذ يعد الاستثمار في العقارات وسطاً للاستثمار طويل الأجل بالنظر لارتفاع معدلات التضخم، لذا اتجهت الشركات للاستثمار في هذا المجال فهم بذلك يكتسبون حقوقاً معينة، فضلاً عن امتلاكهم الأصول المادية للأرض والأشياء، مثل حق السيطرة على العقار (إشغاله، واستغلاله أو تأجيره وبيعه). أما بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار الكلي نلاحظ ارتفاعه من 5.61 عام 2011 إلى 8.00 عام 2014 وهذا يعود للأسباب التي ذكرت أعلاه.

2- شركة التأمين العراقية

للتعرف على العوائد المستحصل عليها من الأنواع المختلفة في شركة التأمين العراقية نلاحظ الجدول الآتية :

الجدول رقم (6)

إيرادات الاستثمارات لشركة التأمين العراقية للمدة (2011-2014) المبالغ (بالدينار)

نوع الاستثمار	2011	النسبة %	2012	النسبة %	*معدل النمو بين عام 2011 و 2012	2013	النسبة %	*معدل النمو بين 2012 و 2013	2014	النسبة %	*معدل النمو بين 2013 و 2014
الاستثمارات العقارية	1010203000	61	1015416000	59	0.5	1304435000	54	28	1350308000	45	3.5
الأسهم	163094000	10	289703000	17	77.6	494126000	21	70.6	580100000	23	17.4
الفروض	201617000	12	173325000	10	(14)	160146000	7	(7.6)	157308000	6	(1.7)
الودائع	277872000	17	235706000	14	(15)	435889000	18	84.9	435148000	17	(0.2)
المجموع	1652786000	100	1714150000	100	*3.7	2394596000	100	39.6*	2522864000	100	5.35*
نسبة عائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي**											
	2011		2012			2013			2014		
	9.90		7.91			13.97			70.89		

المصادر:

- 1- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2011:ص18.
- 2- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية:تقرير مجلس الإدارة 2012:ص17.
- 3- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2013:ص18.
- 4- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2014:ص21.
- 5- احتساب النسب بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه.

سنة المقارنة – سنة الأساس

- 6- احتساب معدل النمو بين عامي 2011 و 2012 من الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{سنة الأساس}}{\text{سنة المقارنة}} \times 100$$

7- ** احتسبت من الباحثة بالاعتماد بيانات الجدول رقم (4) حجم الايراد الكلي وباستخدام المعادلة الآتية: نسبة عائد الاستثمار إلى

الايراد الكلي

الاستثمار الكلي = حجم الاستثمار الكلي * 100

نلاحظ من الجدول أعلاه تذبذب في الإيراد المتحقق في المجالات الاستثمارية المختلفة إذ انخفضت نسبة مساهمة الإيراد المتحقق من الاستثمارات العقارية في مجموع الإيراد الكلي من 1010203000 وبنسبة 61 % عام 2011 إلى 1304435000 وبنسبة 54 % عام 2013 أما بالنسبة لعام 2014 فقد ارتفعت إلى 1350308000 وبنسبة 45 %، وانخفاض في إسهام القروض من 201617000 وبنسبة 12 % عام 2011 إلى 157308000 وبنسبة 6 % عام 2014 في الإيراد الكلي، وزيادة في الإيراد المتحقق من الودائع في عام 2013 إلى 435889000 وبنسبة 18 % على الرغم من انخفاضه في عام 2011 277872000 وبنسبة 17 %. يعود سبب الارتفاع إلى تسديد القروض العقارية للموظفين التجارية وزيادة حجم الودائع في المصارف وزيادة بدلات الإيجار لبعض أملاك الشركة. كما نلاحظ انخفاضاً في عوائد الاستثمار من 21.15 عام 2011 إلى 5.35 عام 2014 بعد ارتفاعها إلى 39.69 عام 2013 أما بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار الكلي فنلاحظ ارتفاعه من 9.90 عام 2011 إلى 70.89 عام 2014 للأسباب التي ذكرت أعلاه.

خامساً: مساهمة شركات التأمين الوطنية في الشركات الأخرى

قامت شركات التأمين في المساهمة في رؤوس أموال شركات ذات نشاطات مختلفة وبذلك تسهم في فتح مجالات متعددة في الاستثمار ولبيان أنواع هذه الشركات التي تساهم فيها شركات التأمين نلاحظ الجدولين الآتيين :

1- شركة التأمين الوطنية :

نلاحظ من الجدول رقم (7) يتبين أن شركات التأمين تساهم في رأس مال شركات عددها قليل وبنسبة رأسمال مرتفعة مثال ذلك شركة بغداد لخدمات السيارات إذ بلغ عددها (1) وبنسبة 25.5 %، وشركات الألبسة الجاهزة وعددها (1) وبنسبة 10.3 %، وشركات صناعية بلغ عددها (16) شركة وبنسبة 79.9 % تنوعت بين شركات صناعية كيميائية وبلاستيكية ومواد إنشائية وصناعة أصباغ وصناعات الكترونية والأثاث المنزلي والصناعات الغذائية، أما بالنسبة لقطاع المصارف فقد بلغ عددها (6) وبنسبة 5.375 %.

الجدول رقم (7)

إسهام شركة التأمين الوطنية في الشركات الأخرى للمدة (2011-2014)

العدد	نسبة المساهمة في رأسمال الشركة % 2011-2014	طبيعة النشاط	ت
1	25.5	شركة بغداد لخدمات السيارات	1
2	19	استثمارات عقارية وسياحية	2
2	18.6	الإنتاج السينمائي	3
16	79.9	شركة صناعية متعددة النشاط	4
1	11.4	شركة النقل البري	5
1	10.3	شركات الالبسة الجاهزة	6
10	14.4	شركات ذات انتاج زراعي وحيواني	7
1	4	اعمال هندسية	8
1	4	استثمارات سياحية	9
1	3.2	نشاط التأمين	10
6	5.375	مصارف	11

المصادر:

- 1-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية :تقرير مجلس الإدارة 2011: صفحات مختلفة .
- 2-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية :تقرير مجلس الإدارة 2012: صفحات مختلفة.
- 3-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية :تقرير مجلس الإدارة 2013: صفحات مختلفة
- 4-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية :تقرير مجلس الإدارة 2014: صفحات مختلفة

أما بالنسبة لإسهام شركات التأمين برأسمال شركات عربية فيمكن ملاحظتها في الجدول الآتية :

الجدول رقم (8)

إسهام شركة التأمين الوطنية في الشركات العربية للمدة من (2011-2014)

ت	طبيعة النشاط	نسبة المساهمة في رأسمال الشركة % 2014- 2011	العدد
1	شركة البحرين الوطنية القابضة	7	1
2	شركة إعادة التأمين العربية	1.5	1
3	معهد التأمين العربي (دمشق)	1.5	1

المصدر:

- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية :تقرير مجلس الإدارة
للعوام (2011- 2014): ص 16.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركات التي تساهم شركة التأمين الوطنية في رأسمالها هي شركات قابضة وشركات تأمين وإعادة تأمين.

2- شركة التأمين العراقية:

يمكن ملاحظة إسهام شركة التأمين العراقية برأسمال الشركات الأخرى من خلال الجدول الآتية:

الجدول رقم (9)

إسهام شركة التأمين العراقية في الشركات المختلطة والخاصة
برأسمالها بما يزيد عن 10 % للمدة (2011-2014)

ت	طبيعة النشاط	عدد الشركات			
		2014	2013	2012	2011
1	شركات صناعية متعددة النشاط	4	4	7	7
2	شركات لخدمات السيارات	-	-	1	1
3	شركة النقل البري	-	-	1	1
4	مشروبات غازية	1	1	2	1
5	شركات لإنتاج البذور	1	1	1	1
6	مصارف	1	1	1	1
7	شركة إعادة التأمين العربية	1	1	1	1
8	شركة البحرين الوطنية القابضة	1	1	1	1
	المجموع	9	9	15	14

المصادر:

- 1- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة 2011: ص 19.
- 2- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة 2012: ص 20.
- 3- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة 2013: ص 21.
- 4- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية :تقرير مجلس الإدارة 2014: ص 24.

نلاحظ من الجدول أعلاه إسهام شركة التأمين العراقية في شركات ذات نشاطات مختلفة وهي تعد أحد أوجه الاستثمار للشركة، وهي تسهم في شركات ذات نشاط صناعي بنسب اكبر تباينت بين شركات صناعية خفيفة وصناعة كارتون، وصابون، وإنشائية، وإصباغ، وتصنيع لحوم، وصناعات غذائية. كذلك انخفاض في أعداد الشركات التي تسهم فيها شركة التأمين العراقية من (14) عام 2011 إلى (9) شركات عام 2014، يعود هذا

الانخفاض إلى توجه الشركة للإسهام بنسب متفاوتة في رأسمال شركات في القطاع المختلط والخاص كما موضح في الجدول الآتية:

الجدول رقم (10)

إسهام شركة التأمين العراقية في الشركات المختلطة والخاصة
برأسمالها بنسب متفاوتة للعامين 2013 و 2014

ت	طبيعة النشاط	عدد الشركات	
		2014	2013
1	شركات صناعية متعددة النشاط	12	12
2	شركات لخدمات السيارات	1	1
3	شركة النقل البري	1	1
4	مشروبات غازية	2	2
5	شركات لإنتاج البذور والأعلاف	2	2
6	إنتاج سينمائي	2	2
7	شركات زراعية	2	2
8	مصارف	2	2
9	شركات تأمين	2	2
10	شركات استثمارية وسياحية	2	2
	المجموع	28	28

المصادر:

- 1- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2013: ص 22.
- 2- جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2014: ص 25.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاعاً في أعداد الشركات التي تسهم شركة التأمين العراقية في رأسمالها بنسب متفاوتة إذ بلغت للعامين 2013 و 2014 (28) شركة بنشاط مختلف. نستنتج من ذلك أن شركات التأمين تستثمر أموالها التي تعمل على تجميعها بوساطة الاحتياطات الفنية لأنها تحصل على القرض قبل أداء الخدمة، ولأنها لا تكتنز الأموال بل تقوم باستثمارها من خلال الإسهام في رؤوس أموال شركات متعددة النشاط وبنسب مختلفة وبذلك تسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال الإقبال على مشاريع جديدة، هذا فضلاً عن دورها الكبير في توظيف أعداد كبيرة من الأيدي العاملة .

سادساً: صافي الربح

يتكون صافي الربح في شركات التأمين من إيرادات العمليات التأمينية، والاستثمارات، والأقساط و إيرادات أخرى وبعد خصم المصروفات نحصل على صافي الربح، ولمعرفة مدى ارتفاع صافي الربح أو انخفاضه في شركتي التأمين الوطنية والعراقية خلال مدة البحث نستخدم احد المؤشرات المالية منها تطور صافي الربح ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي :

1- شركة التأمين الوطنية

الجدول رقم (11)

تطور صافي الربح في شركة التأمين الوطنية للمدة من (2011-2014)

السنة	صافي الربح	تطور صافي الربح*
2011	10365510	3.71
2012	12767668	23.17
2013	14845609	16.27
2014	15204091	2.41

المصادر:

- 1-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2011: ص 24.
- 2-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2012: ص 24.
- 3-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2013: ص 26.
- 4-جمهورية العراق:وزارة المالية:شركة التأمين الوطنية: تقرير مجلس الإدارة 2014: ص 26.
- 5-*)احتسبتها الباحثة بالاعتماد على المعادلة الاتية: تطور صافي الربح =
صافي الربح المتحقق (السنة الحالية – السنة السابقة)
 صافي الربح المتحقق للسنة السابقة
 100*

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع صافي الربح للشركة من 10365510 عام 2011 إلى 12767668 عام 2012 أي بزيادة نسبتها 23.17 نتيجة الارتفاع في إيرادات بعض أنواع الاستثمارات وارتفاع الأقساط في بعض أنواع وثائق التأمين ونتيجة التأمين على إرساليات الشركة العامة لتجارة الحبوب وتأمين مشاريع الطاقة والنفط، فضلاً عن التأمين على السيارات التي جرى توزيعها للمواطنين والتأمين على طائرتين عائدتين لهيأة الحج والعمرة. (تقرير شركة التأمين الوطنية: 2012:18).

أما في عامي 2013 فنلاحظ أن صافي الربح لم يرتفع إلا بنسبة قليلة بلغت 16.27 نتيجة انخفاض الإيرادات الاستثمارية واضطراب الأوضاع الأمنية، فضلاً عن زيادة في التعويضات المدفوعة لعام 2013 بسبب دفع تعويضات الشركة العامة لتجارة الحبوب بسبب عمليات النقل والتحميل، إما فيما يخص محفظة الحريق فسبب الزيادة يعود إلى دفع تعويضات لثلاث حالات تأمين حريق حصلت بمبلغ (500، 975، 450) مليون دينار على التوالي، وسبب زيادة محفظة تأمين على الحياة الجماعي هو زيادة منفعة نهاية الخدمة لوثيقة التأمين الجماعي على الحياة والتي تتراوح بين 25-30 مليون دينار لكل منتسب من الشركات (خطوط الأنابيب النفطية، والاستكشافات النفطية، وتوزيع المنتجات النفطية)، وفي محفظة الإعادة الواردة سبب الزيادة يعود إلى حصة الشركة من التعويضات المقابلة لإسهامها في تغطية مشروع التأمين على حياة المقترضين (مشروع إقراض السيارات) فضلاً عن حصة الشركة من التعويضات المدفوعة لمجمع نقل النقد. (تقرير شركة التأمين الوطنية: 2013:20).

إما في عام 2014 فبلغ صافي الربح 15204091 إذ بلغت نسبة الزيادة 2.41 فضلاً عن الأسباب أعلاه انخفضت الأقساط بسبب عدم تجديد وثيقة الشركة العامة لتجارة الحبوب وعدم إقرار الموازنة للدولة مما أدى إلى تأخير تشغيل المشاريع في التأمين البحري- بضائع، وفي التأمين الهندسي يعود سبب الانخفاض إلى توقف أغلب المشاريع بسبب عدم إقرار الموازنة وعدم التزام الشركات الأهلية بالأسعار، إما في البطاقة البرتقالية¹ والترانزيت

¹ البطاقة البرتقالية: هي عبارة عن وثيقة تأمين معتمدة من الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين، ومصادق عليها من معظم الدول العربية الموقعة على إتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير المركبات عبر البلاد العربية، تعنى بمهمة امتداد التغطيات التأمينية للمسؤولية المدنية قبل الطرف الثالث في حدود أي دولة عربية موقعة على الإتفاقية يقع فيها الحادث المروري على المركبة التي

فيعود سبب الانخفاض ألي الأحداث الأمنية. إما في صندوق التأمين الإلزامي فسبب الانخفاض هو الأحداث الأخيرة التي أدت إلى عدم تحصيل رسوم محافظة (نينوى- والرمادي - وصلاح الدين) فضلاً عن تطبيق نظام الفردي والزوجي على المركبات. وفيما يخص الإعادة الواردة يعود السبب إلى عدم إسناد الأخطار من الشركات الأخرى. أما في وثيقة الحوادث المتنوعة فيعود السبب إلى إنهاء وثيقة مصرف الرافدين (قروض السيارات وقروض الإسكان) لعدم إمكانية فروع المصرف من إنجاز معاملات الإقراض بعد أن إصدارها، وتعديل وثيقة نفط الجنوب بعد إصدارها وتعديل وثيقة الحوادث الشخصية وترتب قسط مرجع، فضلاً عن ارتفاع التعويضات من 30272076 عام 2013 إلى 40101546 عام 2014 بمعدل نمو 32% يعود السبب في هذا إلى تضرر هيكل السفينة التابعة للشركة العامة لناقلات النفط فضلاً عن حادث اصطدام طائرتين تابعتين للخطوط الجوية العراقية وتضرر هيكل طائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية أثر اصطدامها بعربة أدى إلى ترتب مسؤولية مدنية هذا في تأمين الطيران. كذلك دفع تعويضات لمجمع المشاركة تأمين مخازن الواردة للشركة من شركة إعادة التأمين العراقية إذ بلغت حصة الشركة من التعويض 90253609. (تقرير شركة التأمين الوطنية:2014: 19: 20)، وقد واجهت الشركة مجموعة من المعوقات تمثلت بـ: (تقرير شركة التأمين الوطنية:2014:9).

- عدم تجديد كثير من وثائق القطاع العام بسبب عدم إقرار الموازنة.
- خسرت الشركة العديد من الوثائق في المحافظات التي تجري فيها العمليات العسكرية(نينوى، والانبار، وصلاح الدين)
- قيام العديد من الشركات الأهلية بتخفيض أسعار التعرفة وذلك مخالف للضوابط والتعليمات التي يصدرها الديوان بالاعتماد على التعرفة مما أدى إلى تسرب العديد من الوثائق.

تحمل بطاقة تأمين موحدة، ويقوم المكتب الموحد المتواجد بها بتسوية هذه المطالبة والرجوع بكامل ما دفعه على المكتب الموحد الصادرة منه البطاقة البرتقالية.

2- شركة التأمين العراقية:

نلاحظ من الجدول رقم (12) ارتفاع صافي الربح للشركة من 9.38 عام 2011 إلى 24.18 عام 2012 عام 2014 ومن ثم إلى 45.75 نتيجة لزيادة إيرادات العمليات التأمينية والإيرادات الاستثمارية التي ارتفعت بسبب زيادة حجم الودائع في المصارف وتحقيق إيرادات جيدة عن الإسهام في شركات القطاع المختلط والخاص، فضلاً عن زيادة بدلات الإيجار لبعض أملاك الشركة وزيادة الأقساط الإجمالية للشركة خلال المدة المذكورة.

الجدول رقم (12)

تطور صافي الربح في شركة التأمين العراقية للمدة (2011-2014)

السنة	صافي الربح	تطور صافي الربح*
2011	3056169000	9.38
2012	3795419000	24.18
2013	4852302000	27.48
2014	7072517000	45.75

المصادر:

- 1 - جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2011: ص 21.
- 2- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2012: ص 21.
- 3- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2013: ص 23.
- 4- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية: تقرير مجلس الإدارة 2014: ص 26.
- 5- *احتسبت من الباحنة بالاعتماد على المعادلة الآتية: تطور صافي الربح =

صافي الربح المتحقق (السنة الحالية - السنة السابقة)

صافي الربح المتحقق للسنة السابقة

100*

المبحث الرابع

المشاكل التي تواجهها شركات التأمين العاملة في العراق وسبل مواجهتها

أولاً: المشاكل التي تواجه شركات التأمين العراقية

1- قيام شركات التأمين غير العراقية وغير المسجلة لدى وزارة المالية وغير المجازة بالاكتتاب بالأعمال العراقية في أوطانها وبذلك تحرم شركات التأمين العراقية من حقها القانوني في الاكتتاب بأعمال التأمين، وقد أدى ذلك إلى خسارة شركات التأمين الوطنية ملايين الدولارات.

2- ضعف الوعي التأميني، خصوصاً لدى الطبقات التي لا تمارس نشاطاً اقتصادياً كبيراً لمحدودية ثقافتها في هذا المجال، و عدم الاستفادة من تجارب الدول التي تعتبر قطاع التأمين رافداً مهماً في الاقتصاد، فضلاً عن ارتفاع التكاليف الخاصة بالتوعية للتأمين في وسائل الإعلام لمحدودية رأس مال شركات التأمين.

3- عدم وجود نص في العقود الحكومية يلزم الشركات الاستثمارية بالتأمين داخل العراق مما تسبب بخسائر كبيرة لشركات التأمين، إذ تلجأ الشركات والمؤمن لهم إلى شركات تأمين عربية وأجنبية من دون الرجوع إلى شركات التأمين المحلية و أن الحصول على الحماية التأمينية من الخارج من دون المرور بشركات التأمين العراقية يشكل ضرراً مادياً كبيراً لقطاع التأمين في العراق.(مجلة التأمين العراقي:www.misbahkamal.blogspot.com/2008)

4- يشكل التضخم تحدياً كبيراً للتخطيط المالي؛ إذ يؤثر على أقساط التأمين المستحصلة من جمهور المؤمن لهم وعلى التعويضات المدفوعة؛ ولهذا إن شركات التأمين في احتسابها لسعر التأمين تأخذ بنظر الاعتبار التضخم المتوقع خلال سنة التأمين والسنوات اللاحقة التي تكون فيها تسوية المطالبات بالتعويض. فالمطالبات المتحققة لتسوية نهائية قبل مرور سنة أخرى وربما سنتين إن لم يكن أكثر بالنسبة للمطالبات الكبيرة والمعقدة أو تلك المتعلقة بالتأمين على المسؤوليات القانونية، مما يعني أن التسوية ستكون بموجب قيام الممتلكات أو المسؤوليات السائدة وقت التسوية.(كمال:2014: 23)

5- قلة خبرة الكوادر الفنية: بالنظر للظروف التي مر بها العراق من مراحل عصبية ومتعاقبة أثرت بشكل كبير من قطاع التأمين العراقي فالحرب العراقية الإيرانية أبعدت عدداً كبيراً من الشباب العراقي عن شق طريقهم في الحياة المدنية لالتحاقهم بالجيش

لمدة طويلة جداً أدت إلى عدم تواصل الجيل الجديد و الجيل القديم واكتساب أفراده للخبرة والمعرفة اللازمة بأمور عديدة منها التأمين كانت نتائجها خلق فجوة كبيرة لدى هذا القطاع توسعت بعد الحصار الاقتصادي الذي اضطر بسببه كثير من أصحاب الخبرة في هذا القطاع إلى تركه والبحث عن عمل يديم احتياجاته الاقتصادية. كما أدى الحصار أيضاً إلى إنهاء العلاقة المباشرة بين شركات التأمين العاملة في السوق العراقي والأسواق الدولية ومن ثم فقدان الخبرة والمعرفة الدولية. هذه الأسباب وغيرها أدت إلى انحسار في الخبرة التأمينية ونقص في عدد الكوادر التأمينية لا يمكنها مع التوسع في تأسيس الشركات الخاصة رفد هذه الشركات بعناصر تتعامل و متطلبات التأمين بشكل فني وصحيح.

ثانياً: الإجراءات الواجب توافرها في شركات التأمين

يعد قطاع التأمين من الأنشطة الاقتصادية المهمة لدعم القطاعات المصرفية والصناعية والزراعية والمالية، من خلال توفير الأنواع المختلفة للحماية التأمينية ضد الأخطار المستقبلية التي تواجه الأفراد وأموالهم، لذا لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتعزيز دوره في بناء الاقتصاد من خلال الآتية:

1- تطوير البنية التشريعية لقطاع التأمين لتنظيم السوق وفقاً لمعايير وضوابط عالمية، والعمل على إصدار تعليمات إلى الدوائر الحكومية بإضافة شروط التأمين في العقود الحكومية، وتوسيع أغطية التأمين التي تقدم الضمان الاجتماعي والصحي للعاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مثال ذلك وثيقة تأمين متعددة المنافع التي تقدم للعاملين الضمانات المعيشية للعاملين ولعوائلهم والاهتمام بتنظيم المتطلبات التأمينية للمشاريع الإنشائية التي يجب أن تضمن ليس فقط الأضرار المادية للممتلكات وإنما التوسع لتشمل إصابات العمل للعاملين في المشاريع.

2- إعادة النظر ببعض مواد قانون التأمين رقم 10 لعام 2005 لأنه يتضمن بعض المواد التي تسمح للشركات الأجنبية العاملة في العراق بتغطية الأخطار في شركات تأمين أجنبية خارج العراق، وهذا يؤدي إلى تسرب أقساط التأمين إلى الخارج وهذا بدوره له تأثيرات اقتصادية سلبية على مجمل الإيرادات التي تحصل عليها شركات التأمين العراقية وبالأخص من الصناعة الاستخراجية لقطاع النفط. كذلك فإن بعض شركات التأمين الأجنبية تزاوّل التأمين من دون أن تكون مرخصة من ديوان التأمين العراقي وتستحوذ على نسبة كبيرة من أعمال التأمين مما أدى إلى ضعف منافسة شركات

التأمين المحلية لها بالنظر لامتلاكها أفضل من حيث الملاءة المالية والقدرات الفنية التأمينية.(العامري: 2015/ www.iraqieconomists.net)

3- إلزام بالتأمين المباشر على البضائع والسلع التي ترد إلى العراق، عبر المصارف عند فتح الاعتماد المستندي ومنح إجازة الاستيراد، إذ يطالب المستورد بوثيقة تأمين سارية المفعول للبضاعة صادرة من قطاع التأمين العراقي حصراً، وهذا بدوره يؤدي إلى تفعيل الرقابة على النقد والحد من ظاهرة تبييض الأموال وتسرب العملة الصعبة خارج هيكلية الاقتصاد، وإلزام التأمين على المحلات التجارية كلها باعتبارها جزءاً من الثروة الوطنية، إذ انتشرت أخيراً ظاهرة حرائق المحال التجارية، وهذا يسبب خسائر فادحة في الأموال والممتلكات والأشخاص وهذا يؤثر في الاقتصاد ويحد من نموه، فضلاً عن إلزام الشركات الأجنبية العاملة في العراق بإجراء التأمينات الخاصة بالمشاريع والأشخاص والآليات ونقل البضائع لدى شركات التأمين العراقية، دعماً للاقتصاد الوطني ويهدف عدم تسرب العملة الصعبة خارج البلد ويساهم ذلك في دعم قطاع التأمين وتطويره وإلزام تأمين القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية بغية ضمان التسديد من المقرض للجهة المانحة، مما يسهل عليها الاستمرار في منح القروض للراغبين الجدد وعدم التوقف بسبب قلة النقد لديها، وهذا يعمل على تنشيط الاستثمار ويسهم في النهوض باقتصاد البلد (الزيادي www.iraqinsurance.wordpress/2016)

4- إيجاد تشريع أو تعليمات تلزم الشركات كافة والقطاع الحكومي بإلزام الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين بإجراء التأمين لدى شركات التأمين في العراق.(د.كمال: 2014: 13)

5- الارتقاء بالرقابة على المؤسسات العاملة في مجال التأمين والإدارات التأمينية وتفعيل ديوان التأمين الذي أقره وزير المالية خلال المؤتمر الأول للتأمين المنعقد في 2009/6/29

6- العمل على إنشاء معاهد تدريب متخصصة لضمان تواصل الأجيال مع الكوادر الفنية اللازمة لإدارة السوق، فضلاً عن توفير الدعم المخصص للبحث العلمي والتدريب لاكتساب الخبرات والمهارات الفنية اللازمة في مجال الخبرات الاكتوارية .

7- إضافة نوع آخر من عقود الاستيرادات الخارجية يكون على أساس عقود الاستيراد بالبيع الدولي بدلاً من عقود الاستيراد التي يكون دفع إقساط التأمين للبائع الأجنبي ضمن قيمة البضائع المستوردة، إذ أن هذا الإجراء سوف يعطي فرصة واسعة لشركات التأمين العراقية لتوفير أغطية التأمين المناسبة للسلع المستوردة.

8- قيام مؤسسات وشركات التأمين بتوسيع أغطية التأمين الإجبارية في المؤسسات الخدمية التي يرتبط عملها بالمواطن ومعيشتة لغرض الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات المعاشية.(كمال:2015:2)

- لنجاح السياسة الاستثمارية في شركات التأمين يكون من الضروري مراعاة الأساليب والأسس الآتية:(مختار:1987:301-302)
- عدم الدخول في المضاربات أو الاستثمارات المغامرة إذ تشكل خطراً تتعاضد فيه درجة تحققه مما يؤدي إلى انتكاسة في الهيكل المالي والتمويلي للشركة.
- مراعاة التوازن المالي بين مدة الاستثمارات وأجال الالتزامات التي تترتب على وثائق التأمين التي أبرمتها مع العملاء.
- مراعاة السيولة النقدية الفورية التي تتطلبها المصروفات والتعويضات الفورية وذلك عن طريق الحسابات الجارية بالبنوك والودائع الشهرية.
- تنوع الاستثمارات في مجالات مختلفة ومناطق جغرافية مختلفة لكي لا تواجه الشركة كارثة مالية إذا ما حدث تحقق أي خطر في ذلك النوع من الاستثمار أو في تلك المنطقة الجغرافية.

9- العمل على إنشاء شركات وساطة في مجال التأمين لتطوير الخدمة التأمينية وتطوير دور مكاتب السمسرة لاسيما أن شركات السمسرة سيكون لها ملاءة مالية وائتمانية أفضل من الأفراد وتمارس عليها بصورة أكثر كفاءة من الأفراد ويمكن أن تعطي للسوق خبرات وكوادر في مجال السمسرة لأنها تمثل كياناً منظماً له قواعد وقوانين يعتمد عليها.

10- الاهتمام بالجهاز التسويقي لأنه يمثل عصب الشركة ومن دونه لا تستطيع الشركة الاستمرار على أداء رسالتها أو الوفاء بالتزاماتها وتعهدها، من خلال الرقابة على انتقاء العمالة المدربة وإعدادها على الوسائل والأساليب الحديثة في تسويق التأمين لمواجهة ظروف المنافسة بين الشركات، والاستعانة بخبرة المراكز المتخصصة مثال ذلك مركز بحوث التسويق والإعلان، فضلاً عن عقد دورات تدريبية لمراقبي التسويق ورؤساء المجموعات وهؤلاء يكون اختيارهم من بين العناصر المتميزة في الجهاز التسويقي ويشترط أن تتوفر فيهم صفات معينة ومهارات مميزة لأنهم المسؤولون عن تدريب المنتجين الجدد والمتدربين لإعطائهم الخبرات في تسويق الوثائق، فهم يمثلون القاعدة

العريقة للجهاز التسويقي في الشركة والذين يعتمد عليهم في عمليات التأمين من خلال الاتصال المباشر بالعمل وشرح التأمين له وتحقيق الأرقام الإنتاجية والمحافظة عليها، والعمل على أعداد برنامج يشمل تاريخ الشركة وتطورها ونشاطها، فكرة عن التأمين، وأنواعه، ومزاياه وشروطه، وأنواع الوثائق المتوفرة في الشركة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- للتأمين دور فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأنه الوسيلة المثلى لحماية الأفراد وممتلكاتهم، ويقوم بتوفير غطاء حماية لهم عند تعرضهم للخطر، ومنح التعويض المالي لهم ومن ثم المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد داخل الاقتصاد، ويعمل على تحويل الأنواع المختلفة من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات إلى شركات أخرى وهي شركات إعادة التأمين.
- 2- أسهمت شركتا التأمين الوطنية والعراقية بتوفير فرص عمل، أي كان لها دور فعال في خفض معدل البطالة ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال امتصاص قوة العمل العاطلة، فضلاً عن إسهامها في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية وتشجيع القروض من المصارف التي لا تتردد في منح الأفراد القروض خوفاً من عدم تسديدها بعد وفاة الشخص المقترض.
- 3- تمتلك شركتا التأمين الوطنية والعراقية استثمارات فعالة في المجالات الاستثمارية الصناعية، والتجارية، والسياحية، وهذا بدوره يسهم في برامج التنمية، وأن شركات التأمين تبذل الجهود كلها للمساهمة في الأنشطة الاستثمارية في مجالات الاقتصاد كافة لتوفرت لها الإمكانيات الملائمة كلها لتحسين مستوى أعمالها.
- 4- يعد قطاع التأمين المتمثل بشركات التأمين من القطاعات الجاذبة للمدخرات من خلال ما تملكه من أدوات ادخارية مهمة تتمثل في وثائق التأمين على الحياة والمشاركة في الأرباح وغيرها من البرامج.
- 5- تعد شركات التأمين من الشركات التي تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي مع البنوك والموارد المالية. إذ أن نشاط التأمين الذي تمارسه الشركات يعد نشاطاً مكماً إلا وهو النشاط المالي الذي جعلها منشآت مالية فعالة في النظام المالي من خلال حصولها على الأقساط ومن ثم القيام بتوظيفها في مجالات استثمارية في شكل أوراق

مالية استثمارات عقارية والإقراض برهن، لتحقيق عوائد تستخدمها في الوفاء بالتزاماتها.

6- من العراقيل المهمة التي تواجه شركات التأمين هي غياب الوعي التأميني لدى الأفراد، فضلاً عن غياب الدور الإعلامي لمؤسسات التأمين والترويج لخدماتها. وعدم قيام شركات التأمين بتطوير منتجاتها بما يتلاءم واحتياجات السوق، وتختلف الأساليب المتبعة في مجال الإصدار والتعويض، إذ أن الأسلوب اليدوي هو السائد في إنجاز الأعمال مما يؤدي إلى تأخر حسم الإجراءات.

7- انخفاض في حجم الأموال المستثمرة في شركتي التأمين الوطنية والعراقية، مقابل ارتفاع في عوائد الاستثمار خلال مدة البحث.

8- تطور صافي الربح في شركة التأمين العراقية مقارنة بشركة التأمين الوطنية خلال مدة البحث.

ثانياً : التوصيات

1- العمل على تسهيل الإجراءات اللازمة لتسوية التعويضات وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر، والاشتراط على الدوائر المختصة إجراء التأمين لدى شركات التأمين المسجلة والمجازة من ديوان التأمين العراقي، وفرض غرامات مالية وغير مالية عند مخالفة شروط التأمين.

2- الاهتمام برفع المستوى التعليمي للعاملين في مجال التأمين لغرض تنمية صناعة التأمين من خلال الإلمام الكامل بعلوم التأمين والاقتصاد والإحصائيات والحسابات، فضلاً عن علوم الهندسة والتكنولوجيا لمتابعة الأخطار الصناعية الحديثة.

3- أن فعالية برنامج الاستثمارات تقاس بمعدل عائدها فضلاً عن جودة مكونات محفظة الاستثمارات وعلى كل شركة أن تأخذ في اعتبارها عنصري الاستثمارات والمخاطرة ولا تفضل أن تراعي تحقيق التوازن بين عنصري العائد والمخاطرة ولا يكون العائد المتحقق على حساب النوعية والمصحوبة بدرجة مخاطرة كبيرة لسلامة الاستثمارية نفسها.

4- يكون من الضروري توجيه أموال شركات التأمين إلى المشروعات الصناعية لزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مدخرات طويلة الأجل. لتسهم في الصناعات الحيوية للاقتصاد وهذا يكون أكثر أماناً لحملة وثائق التأمين. فضلاً عن الاستثمار في القطاع العقاري والسياحي وقطاعات البترول والزراعة والخدمات.

- 5- ضرورة توجيه استثمارات التأمين التابعة للدولة إلى المشروعات الإنتاجية والحيوية كثيفة العمالة بهدف خلق فرص عمل كثيفة ومتنوعة ، ليكون دور شركة التأمين دوراً مهماً ومحورياً داعماً في مجال توسيع قاعدة الصناعات وتنمية القطاع الصناعي العراقي.
- 6- التعاون والتواصل مع المجتمع المدني بكل طبقاته وفئاته العمرية لنشر الثقافة التأمينية ودعمها للأجيال، من خلال التعاون مع الإدارات التعليمية المختلفة والعمل على التنسيق مع المؤسسات الأهلية وكيانات المجتمع المدني مباشرة، بما يخدم المجتمع لهذا القطاع الحيوي والمهم للاقتصاد.
- 7- توزيع الاستثمارات في مجالات مختلفة على مناطق جغرافية مختلفة لكي لا تواجه شركات التأمين كارثة مالية عند حدوث الخطر، فضلاً عن توزيع استثمارات النوع الواحد في عدد من المشروعات المتماثلة، مع مراعاة توفر السيولة النقدية التي تتطلبها المصروفات والتعويضات الفورية من خلال الحسابات الجارية لدى البنوك.
- 8- يكون من الضروري متابعة البحوث والتطوير في مجال نشاط الشركة لكي تتطلع على ما يحدث في السوق من تطورات على يد الشركات المنافسة ، لتكون الشركة أكثر قدرة على متابعة هذه التطورات والشروط المتجددة، باستخدام أساليب متطورة ووثائق مستحدثة، مع الأخذ بالنظر الظروف والتطورات الاقتصادية في البلد عند وضع السياسة الاستثمارية للشركة.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- 1- ابو بكر، سيفو، عبد احمد، وليد إسماعيل، إدارة الخطر والتأمين، ط ع، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 2- التميمي، سلام، ارشد فؤاد، عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل وإدارة، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، 2004.
- 3- زهيري، بشير، محاسبة شركات التأمين، مديرية الكتب الجامعية، دمشق 2002.
- 4- زيدان، سلمان، إدارة الخطر والتأمين، ط 1، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013
- 5- سلام، موسى، اسامة عزمي، شقيري نوري، ادارة الخطر والتأمين، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 6- ال شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 7- شكري، بهاء بهيج، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.
- 8- الطائي، يوسف حجيم، وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.
- 9- الطليوني، جهاد فراس، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 10- طالب، الموسوي، حسن، علاء فرحان، حيدر يونس، محمد فائز، إدارة المؤسسات مدخل فكري معاصر، ط ع، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 11- طعيمة، ثناء محمد، محاسبة شركات التأمين، الإطار النظري والتطبيق العلمي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، التبارك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 12- عريقات، عقل، د. حربي محمد، سعيد جمعة، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- 13- المغربي، عبد المجيد عبد الفتاح، إدارة المنشآت المتخصصة، البنوك، منشآت التأمين، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

14- مختار، د. إبراهيم، بنوك الاستثمار دراسة تحليلية للنظريات والأساليب والمشكلات، مكتبة الانجلو المصرية، 1987.

15- هندي، منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار المعارف، الإسكندرية، 1999.

ثانياً : الدوريات

1- التميمي، سري قاسم محمد، تقويم إدارة نشاط الاستثمار في شركات التأمين باستخدام منهج التحليل المالي، بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والعراقية/ العامة، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2010.

2- نجم، ناصر، بان توفيق، عليّة صالح، التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي، العدد (19)، 2011.

3- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة 2011

4- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة 2012

5- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة 2013

6- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين الوطنية : تقرير مجلس الإدارة 2014

7- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية : تقرير مجلس الإدارة 2011

8- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية : تقرير مجلس الإدارة 2012

9- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية : تقرير مجلس الإدارة 2013

10- جمهورية العراق: وزارة المالية: شركة التأمين العراقية : تقرير مجلس الإدارة 2014

ثالثاً : الانترنت

1- الخطيب، خالد، الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية، شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011. <http://www.eco.univ-setif.dz>.

2- الزيايدي، عبد الحسن، تعزيز قطاع التأمين في انتعاش الاقتصاد،

[http:// www.iraq insurance.com](http://www.iraq insurance.com)

3- سليمة، طبائية، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرار وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013

<http://www.iraqieconomists.net>

4- العامري، فلاح جاسم

5- قزعاط، اسيل جميل، تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو القطاع التأميني واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2009.

<http://www.library.iugaza.edu.ps/thesis/87159>

6- كمال، د.مصباح، آثار داعش على قطاع التأمين، www.iraqieconomists.net/2014

7- كمال، د.مصباح، كتاب التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي

<http://www.iraqieconomists.net/ar/2015/09/29>

8- كمال، د.مصباح كمال، التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية

<http://www.misbahkamal.blogspot.com/2014>

9- لطفي، د.علي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، 2007 www.ycsy.org

10- مقابلة، إيهاب مقابلة، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات

<http://www.cba.edu>

11 - ميرغني، سامي احمد، مجلة اتحاد المصارف العربية <http://www.iraqinsurance.com>

12- مجلة التأمين العراقي. <http://www.misbahkamal.blogspot.com/2008>

13 - <http://www.iraqieconomists.net/2015>

Investment in insurance companies and its impact on the economic development in Iraq: Afield study in national and Iraqi insurance companies, (2011-2014)

Assistant Lecturer Mayada Rashed Kamil
Southern Technical University/Administrative Technical
College Basrah /Department of accounting techniques

Abstract :

This research aims to identify the importance of investing in insurance companies, as one of the financial institutions that exerted an important role in economic and social activity, In terms of the collection and saved of premiums and invested in different areas of economic life. In order to achieve available profits to cover the obligations and provides the appropriate reserves to cope the unexpected fluctuations. The function of investing in insurance companies in the allocation and operation of the available financial resources, as well as reducing the investment risks, the research also aims to clarify the important role of insurance companies in the economy and to identify the constraints that will be faced, and identify the most important factors for the success of the function of investment in insurance companies, the research found a set of suggestions that show the important role of insurance companies in economic development and recommend for developing the insurance sector to contribute in the development process

Key words :

Insurance , Investment , Insurance companies ,economic development